

Distr.: General
5 July 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩
٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - الحوارات المنظّمة
بشأن التمويل

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن الحوارات المنظّمة بشأن التمويل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

موجز

أعدّ هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ (٢٠١٦) الذي يهدف إلى تحسين سير وفاعلية الحوارات المنظّمة بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطط الاستراتيجية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على إجراء الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، مُسترشداً في ذلك بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن تصحيح مسار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقاً لاقتراح الصندوق المقدم إلى المجلس التنفيذي حول الحوارات المنظّمة بشأن التمويل (DP/FPA/2018/10/Add.1) وفي إطار التمويل والتعاون على نطاق المنظومة، على النحو المبين في اتفاق التمويل للأمم المتحدة الذي جرى إقراره في شهر أيار/مايو ٢٠١٩ في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (A/74/73/Add.1).

وفقاً للمقرر ١٨/٢٠١٨، عُذّل هذا التقرير لتحسين جودة الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، ويهدف إلى بدء رصد التقدم الذي أحرزته صندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو محدد في سبيل تحقيق اتفاق التمويل للأمم المتحدة، والذي يشمل مجموعة من الالتزامات الطموحة من جانب الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان الحصول على تمويل للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة يكون قابلاً للتنبؤ ومتسماً بالمرونة.

وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، واستراتيجية الصندوق المتعلقة بتعبئة الموارد، يُقدّم هذا التقرير لمحةً عامةً عن اتجاهات الموارد والحالة الراهنة والمنظور التمويلي للصندوق، مع مراعاة كلٍّ من الموارد الأساسية وغير الأساسية، ويختتم بعناصر المقرر الذي قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماده.



المحتويات

٣	أولاً. مُقدِّمة
٣	ثانياً. الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار اتفاق التمويل للأمم المتحدة
٣	ألف. الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الهدف والغايات والتقدُّم المُحرَز في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
٤	باء. اتفاق التمويل للأمم المتحدة
٥	جيم. تفعيل هيكلية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥	ثالثاً. حالة التمويل لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥	ألف. الحالة العامة للتمويل
١١	باء. لمحة عامة عن التمويل الأساسي
١٦	جيم. لمحة عامة عن المساهمات والأدوات غير الأساسية
٢٣	رابعاً. الاعتبارات الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية
٢٣	ألف. منظور عام ٢٠١٩
٢٤	باء. سُبُل المُضي قُدماً في تحسين الشفافية والمساءلة والوضوح في ما يتعلق بالنتائج
٢٦	خامساً. عناصر مقرر
	مرفقات هذا التقرير متاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويمكن الاطلاع عليها بشكلٍ منفصل.

أولاً. مُقدِّمة

١. على الرغم من التقدم اللافت الذي أحرز منذ اختتام أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي الذي عُقد في القاهرة، لا زال هناك ملايين من النساء والفتيات لم يستفدن من الوعد الذي قطعه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع احتفال العالم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سيواصل الصندوق السعي إلى المشاركة النشطة واستقاء الآراء القيّمة في حواراته مع جميع الشركاء، بما في ذلك من خلال الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، من أجل إعادة تنشيط الحركة، وإعادة تأكيد الالتزامات، وإقامة شراكات جديدة للوفاء بالوعد الذي قطعناه للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

٢. أعد هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ (٢٠١٦) بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لتحسين سير الحوارات المنظّمة بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطط الاستراتيجية وفاعليّة هذه الحوارات.

٣. وبعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على إجراء الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، مُسترسداً في ذلك بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٢٢ بشأن تصحيح مسار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقاً لاقتراح الصندوق المقدم إلى المجلس التنفيذي حول الحوارات المنظّمة بشأن التمويل (DP/FPA/2018/10/Add.1). وفي إطار التمويل والتعاون على نطاق المنظومة، على النحو المبين في اتفاق التمويل للأمم المتحدة الذي جرى إقراره في شهر أيار/مايو ٢٠١٩ في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (A/74/73/Add.1).

٤. وفقاً للمقرر ١٨/٢٠١٨، غُذِل هذا التقرير لتحسين جودة الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، ويهدف إلى بدء رصد التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو محدد في سبيل تحقيق اتفاق تمويل الأمم المتحدة، والذي يشمل مجموعة من الالتزامات الطموحة من جانب الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان الحصول على تمويلٍ للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة يكون قابلاً للتنبؤ ومتسماً بالمرونة.

٥. وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، واستراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد، يُقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن اتجاهات الموارد والحالة الراهنة والمنظور التمويلي للصندوق، مع مراعاة كلٍ من الموارد الأساسية وغير الأساسية.

ثانياً. الحوارات المنظّمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار اتفاق التمويل للأمم المتحدة

ألف. الحوارات المنظّمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الهدف والغايات والتقدم المُحرز في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٦. تهدف الحوارات المنظّمة بشأن التمويل التي ينظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بناء ائتلاف بين الجهات المانحة والمحافظة عليه يكون أكثر تنوعاً، فضلاً عن ضمان الحصول على تمويل متكافئ يمكن التنبؤ به من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تعميم حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في الثلاث دورات التالية من الخطة الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يتحقق ذلك بالتركيز على: (أ) احتياجات التمويل والثغرات والتوقعات، باستخدام معلومات مالية دقيقة ومُحدّثة؛ و(ب) مواءمة الموارد مع الاحتياجات البرنامجية، باستخدام تحليلات قوية؛ و(ج) إظهار النتائج المُحقّقة وتبسيط الضوء عليها، بما في ذلك من خلال الأدوات والمنابر الرقمية التابعة للصندوق، وتحسين إمكانية الحصول على البيانات في الوقت الحقيقي، وتعزيز جهود التعريف بالجهات المانحة والشركاء.

٧. تتمثل الأهداف المحددة التي يتوقع الصندوق تحقيقها من خلال الحوارات المنظّمة بشأن التمويل فيما يلي:

(أ) المحافظة على الحد الأدنى من الموارد الأساسية البالغة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي أو تجاوزه طوال دورة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

(ب) زيادة عدد المساهمين الأساسيين من ١٢٠ مساهماً (خط الأساس لعام ٢٠١٧) إلى ١٥٠ مساهماً (الهدف المحدد لعام ٢٠١٨) والحفاظ على هذا المستوى طوال دورة الخطة الاستراتيجية بأكملها، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

(ت) زيادة عدد الجهات المانحة التي تلتزم بتقديم مساهمات متعددة السنوات؛

(ث) زيادة نسبة المساهمات الأساسية من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج من ١,٥ في المائة (خط الأساس لعام ٢٠١٧) إلى ١٠ في المائة (هدف الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١)؛

(ج) المساعدة على تفعيل هيكلية التمويل واتفاق التمويل للصندوق.

٨. خلال العامين الماضيين، عزّز الصندوق حواراته مع الدول الأعضاء بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطة الاستراتيجية. وتُعقد كل سنة ثلاث دورات غير رسمية ودورة رسمية واحدة بمشاركة متسقة من الدول الأعضاء. الجهات المانحة التقليدية، والجهات المانحة الناشئة، والبلدان المستفيدة من البرامج. ويبذل الصندوق جهوداً حثيثة لضمان تفاعل جميع الدول الأعضاء والتزامها بالمشاركة في الحوارات. وقد انصب تركيز الحوارات المنظّمة بشأن التمويل على التمويل المستدام والقابل للتنبؤ

طوال فترة الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، مع اعتبار التمويل الأساسي بمثابة العمادة التي يقوم عليها عمل الصندوق؛ وجودة الموارد غير الأساسية، بما في ذلك التجزؤ والامتثال كعوامل لسياسة استرداد التكاليف؛ وتحسين عرض النتائج والموارد؛ ومبادرات الشفافية والوضوح؛ والتعاون مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.

٩. وقد وُفرت الحوارات المنظّمة بشأن التمويل منبراً فريداً من نوعه للدول الأعضاء لاكتساب فهم أعمق لحالة التمويل لدى الصندوق في أوقاتٍ مختلفة من العام، ولتبادل الآراء بشأن سبل ربط أفضل للنتائج بالموارد، ومناقشة التقدّم المُحرز في الأدوات الأساسية لهيكلية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الإطار الأوسع لاتفاق التمويل للأمم المتحدة.^١

الجدول ١

الحوارات المنظّمة بشأن التمويل: الإنجازات المُحقّقة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مقابل الأهداف

أهداف وغايات الحوارات المنظّمة بشأن التمويل	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد الحوارات المنظّمة بشأن التمويل في السنة (الهدف: ثلاث دورات في السنة)	٤ دورات. (٣ دورات غير رسمية؛ دورة رسمية واحدة)	٤ دورات. (٣ دورات غير رسمية؛ دورة رسمية واحدة)
الحد الأدنى ٣٥٠ مليون دولار أمريكي من الموارد الأساسية	٣٥٠ مليون دولار أمريكي	٣٧٩ مليون دولار أمريكي
١٥٠ من المُساهمين الأساسيين	١٢٠ بلداً	١٠٨ بلدان
زيادة في عدد المساهمات الأساسية متعددة السنوات	٣٩ بلداً	٣٤ بلداً
نسبة المساهمات الأساسية المقدمة من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج (الهدف: ١٠%)	١,٣%	١,٢%

ملاحظة: ترد الأهداف المُحقّقة حسب المخطط باللون الأخضر، بينما ترد الأهداف غير المُحقّقة حسب المخطط باللون الأحمر.

باء. اتفاق التمويل للأمم المتحدة

١٠. يُعد اتفاق التمويل للأمم المتحدة بمثابة أداة لزيادة الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز الشفافية والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة. وتعرض القائمة أدناه المعايير الرئيسية لاتفاق التمويل:

- (أ) تحسين عرض الاحتياجات من التمويل على الصعيدين العالمي والقُطري؛
- (ب) تعزيز حوارات التمويل الخاصة بكل وكالةٍ على حدة؛
- (ت) طرح حجج مقنعة بشأن الموارد الأساسية؛
- (ث) تحسين إدارة صناديق التمويل الجماعي والصناديق المواضيعية؛
- (ج) تحسين الشفافية في استخدام الموارد؛
- (ح) إبراز النتائج وتبسيط الضوء عليها.

١١. تتسق استراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد المؤسسية، وهيكلية التمويل المُصمّم خصيصاً لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والحوارات المنظّمة بشأن التمويل التي ينظمها الصندوق، بشكلٍ كامل مع المعايير والالتزامات الواردة في اتفاق التمويل للأمم المتحدة. ويعتزم الصندوق مواصلة الإسهام في تحقيق هذه المعايير، بما في ذلك من خلال الحوار المتعلق بالتمويل المنظم الذي ينظمه الصندوق والمبادرات الأخرى المرتبطة به. وتتضمن المرفقات (المتاحة على الموقع الشبكي للصندوق) خطوط الأساس والأهداف المتصلة بالتزامات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة باتفاق التمويل للأمم المتحدة.

^١ تتوفر جميع الوثائق والمواد المتعلقة بالحوارات المنظّمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان على صفحة شبكية مخصّصة يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: <https://www.unfpa.org/structured-funding-dialogues>.

جيم. تفعيل هيكلية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢. يتمحور هيكل تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان حول أدوات التمويل والتمويل كما يلي:
- (أ) *الموارد الأساسية (العادية)*؛ تشكل عمادة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (ب) *الموارد غير الأساسية (الموارد الأخرى أو التمويل المشترك)*؛ وتشمل ما يلي:
- (١) *الصناديق المواضيعية العالمية*. عمل الصندوق على تشغيل ثلاثة صناديق مواضيعية هي: برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الاستئماني لصحة الأم، والصندوق المواضيعي للعمل الإنساني، دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجري حالياً إعداد صندوق مواضيعي رابع بشأن السكان والبيانات، وسيبدأ العمل به بحلول نهاية عام ٢٠١٩؛
- (٢) *آليات التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات*. تشتمل هذه الآليات على الأدوات المشتركة مثل البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال؛ والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ ومبادرة تسليط الضوء من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات؛ وصندوق بناء السلام؛
- (٣) *البرامج والمبادرات القائمة على القضايا أو ذات الطابع الإقليمي أو المتعدد البلدان*. تشتمل هذه البرامج والمبادرات على مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل التابع للبنك الدولي، والبرنامج العالمي لمنع تفصيل الذكور والتقليل من قيمة الإناث؛
- (٤) *أدوات التمويل الجماعي على الصعيد القطري*. تعمل هذه الأدوات على تسهيل توجيه المساهمات الجماعية نحو التنفيذ متعدد السنوات للبرامج القطرية التي يضطلع بها الصندوق.
١٣. يشجع الصندوق الجهات المانحة على المساهمة في تفعيل هيكلية تمويله عن طريق إيلاء الأولوية، قدر الإمكان، للتمويل وأدوات التمويل الخاصة بهيكل التمويل المذكور أعلاه على الأشكال الأخرى من الآليات المخصصة.

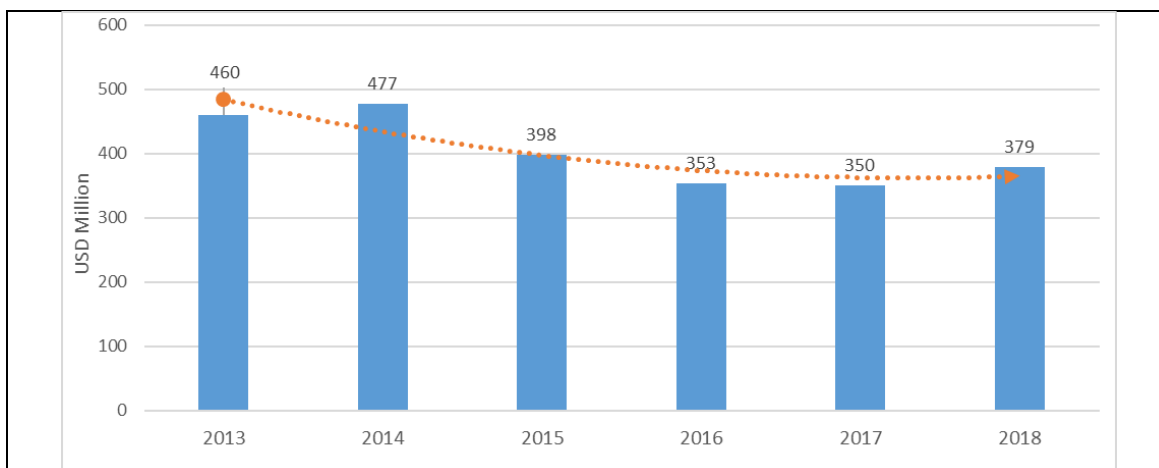
ثالثاً. حالة التمويل لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف. الحالة العامة للتمويل

١٤. تمثل الموارد الأساسية أكثر الاستثمارات فاعليّة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتوفر الموارد الأساسية للشركاء في الصندوق والبلدان المانحة خبرة فريدة من نوعها وحضوراً إنمائياً ميدانياً واسع النطاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع حضور عالمي يغطي أكثر من ١٥٠ بلداً وإقليماً، بما في ذلك في حالات الأزمات. وتتيح الموارد الأساسية للصندوق الاضطلاع بدوره المعتاد بفاعليّة كبيرة وتوفير الخدمات الأساسية للبلدان والمجتمعات المحلية والأفراد، ولا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها، بدعم رفيع المستوى ونهج موحدة. وفي السنوات الأخيرة، تمكّن الصندوق من تثبيت الانخفاض في التمويل للموارد الأساسية.

الشكل ١

الموارد الأساسية المُسجَّلة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨

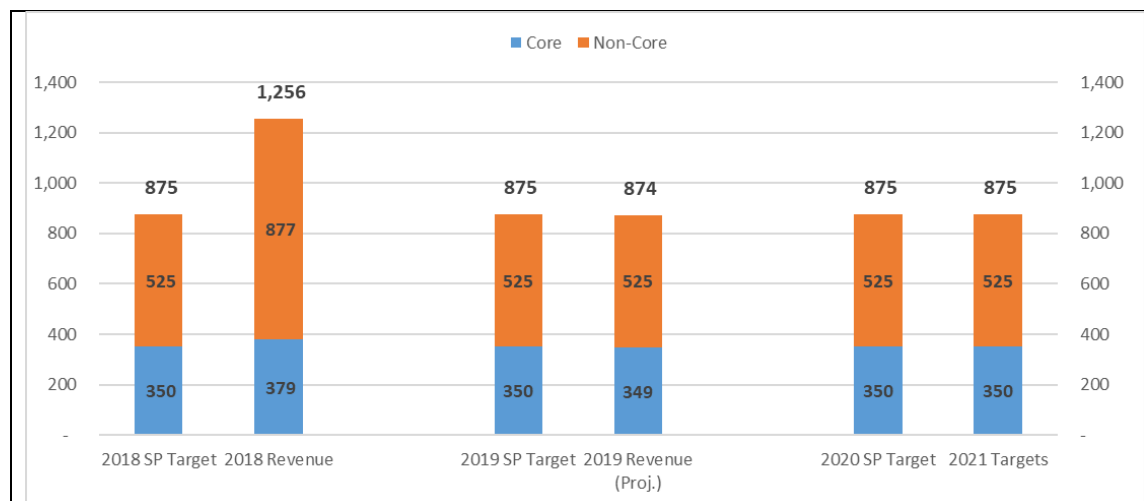


١٥. تدعو الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨، لعدم تخلف أحد عن الركب؛ وهذا يستدعي حشد مبلغٍ أكبرٍ من الموارد العادية - باعتبارها تُشكّل عصب الأنشطة التشغيلية للصندوق - وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، وزيادة الدعم السياسي، والحفاظ على المرونة في بيئةٍ حافلةٍ بالتغيّر والتحدّي.

١٦. حُدِّد الهدف السنوي لإيرادات الموارد الأساسية للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ بمستوى واقعي قدره ٣٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، أو ١,٤ مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات.

الشكل ٢

أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨، مقارنةً بالإيرادات الفعلية لعام ٢٠١٨ والتوقعات لعام ٢٠١٩



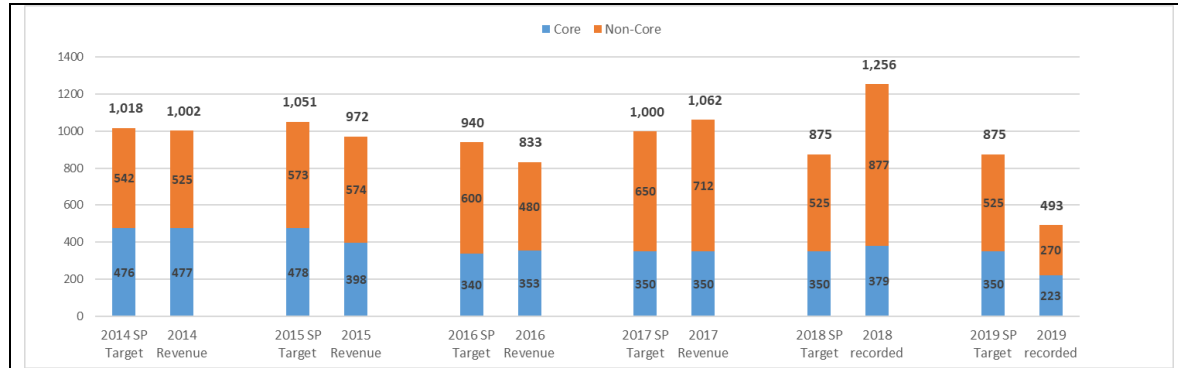
١٧. على مستوى التمويل الأساسي، يعمل الصندوق في إطار الهيكل الحالي بأدنى مستوى من الموارد للحفاظ على نطاق مشاركته في البلدان المستفيدة من البرامج، ولأداء المهام العالمية والإقليمية اللازمة لدعم ولايته والحفاظ على نزاهة الصندوق ومنصة تعبئة الموارد الخاصة به، أي جمع تمويلات أساسية وغير أساسية إضافية. وقد كان الدافع وراء هذه الواقعية والحيلة هو التحليل المالي والسياسي الدقيق المستمد من تجربة السنوات الماضية، بما في ذلك عدم تلقي الصندوق لأي تمويلات في عام ٢٠١٧ من إحدى الجهات المانحة الرئيسية.

١٨. ونجحت جهود تعبئة الموارد المكثفة، سواء من الموارد الأساسية أو غير الأساسية، في جمع الأموال من طائفةٍ واسعةٍ من المصادر، الأمر الذي أدّى إلى حدوث زيادةٍ في إجمالي إيرادات المساهمات بنسبة ١٨ في المائة، من ١,٠٦٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ إلى ١,٢٥٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨. فالتفاعل المنتظم من الجهات المانحة عبر الحوارات المنظمة بشأن التمويل، فضلاً عن الزخم المتولد عن حركات ومعالج رئيسية مثل حركة "هي تقرر" (She Decides)، وقمة لندن حول تنظيم

الأسرة، وجهود الاتحاد الأفريقي في التركيز على العائد الديمغرافي، ومؤتمر "المرأة نبع الحياة" وغيره، ساهمت جميعها في زيادة الاهتمام بأهمية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وأدى ذلك إلى تلقي مساهمات إضافية كبيرة من الجهات المانحة ليس فقط لسد الفجوات التمويلية التي خلفها عدم تمويل أحد كبار المانحين للصندوق في عام ٢٠١٧، بل أيضاً لتعبئة موارد تزيد على مليار دولار أمريكي لمدة سنتين متتاليتين (٢٠١٧ و ٢٠١٨). ويقدم الرسم البياني أدناه لمحة عامة عن أهداف التمويل التي يستهدفها الصندوق مقارنة بالإيرادات الفعلية المسجلة منذ عام ٢٠١٤.

الشكل ٣

أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان وإيراداته الفعلية المسجلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩



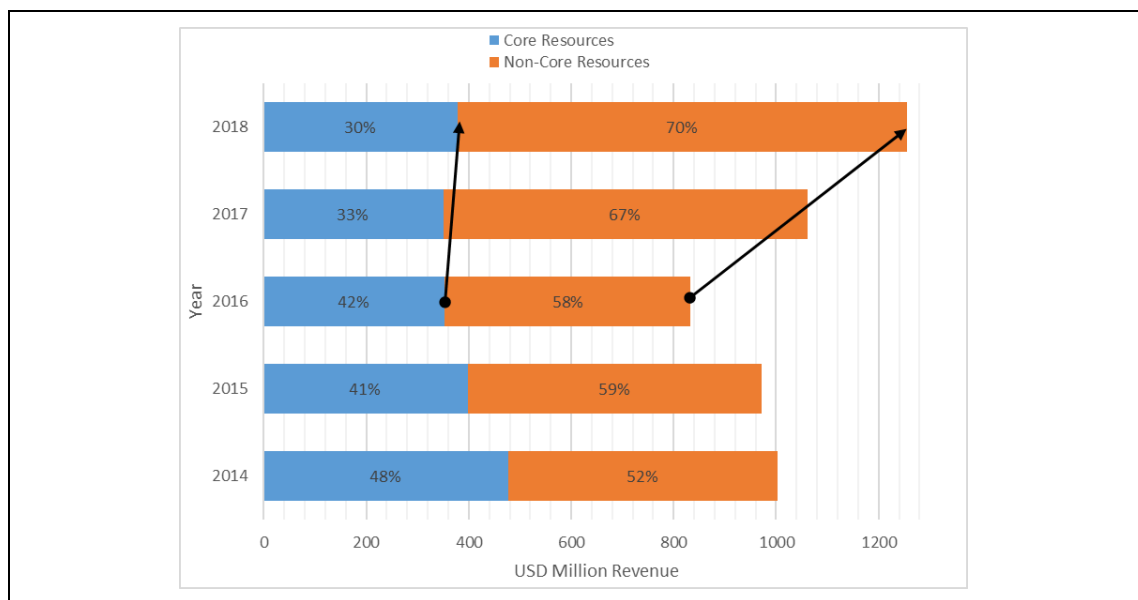
١٩. يتناقض العمان القياسيان ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مع انخفاض التمويل لأقل من المستهدف خلال الدورة السابقة للخطة الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٧). ويبرز هذا الأمر بوضوح الطابع غير المتوقع للموارد الطوعية التي يتسم بها تمويل الصندوق. واعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٩، لم يحصل الصندوق إلا على ٢٢٣ مليون دولار أمريكي من الموارد الأساسية من أصل هدف تمويل قدره ٣٥٠ مليون دولار أمريكي و ٢٧٠ مليون دولار أمريكي من الموارد غير الأساسية من أصل هدف تمويل قدره ٥٢٥ مليون دولار أمريكي^٢. وبعبارة أخرى، لم يحقق الصندوق في منتصف السنة سوى ٥٦ في المائة من أهدافه التمويلية. وسنتناول هذا النمط السنوي بمزيد من التحليل التفصيلي في هذا التقرير.

٢٠. شهد الصندوق تحولاً واضحاً في نسبة التمويل الأساسي وغير الأساسي على مدى السنوات الخمس الماضية، الأمر الذي أثر على هيكله التمويلي العام من حيث القدرة على التنبؤ والاستدامة. ومن نسبة متوازنة تقريباً تبلغ ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤، انخفض التمويل الأساسي إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٨، رغم أنه ما زال ضمن هدف اتفاق التمويل للأمم المتحدة. ويُعزى هذا التغيير في التمويل أساساً إلى نمو الموارد غير الأساسية بمعدلات أعلى نسبياً من الموارد الأساسية.

^٢ الإيرادات المسجلة اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٩

الشكل ٤

نسبة الموارد الأساسية وغير الأساسية، ٢٠١٤-٢٠١٨

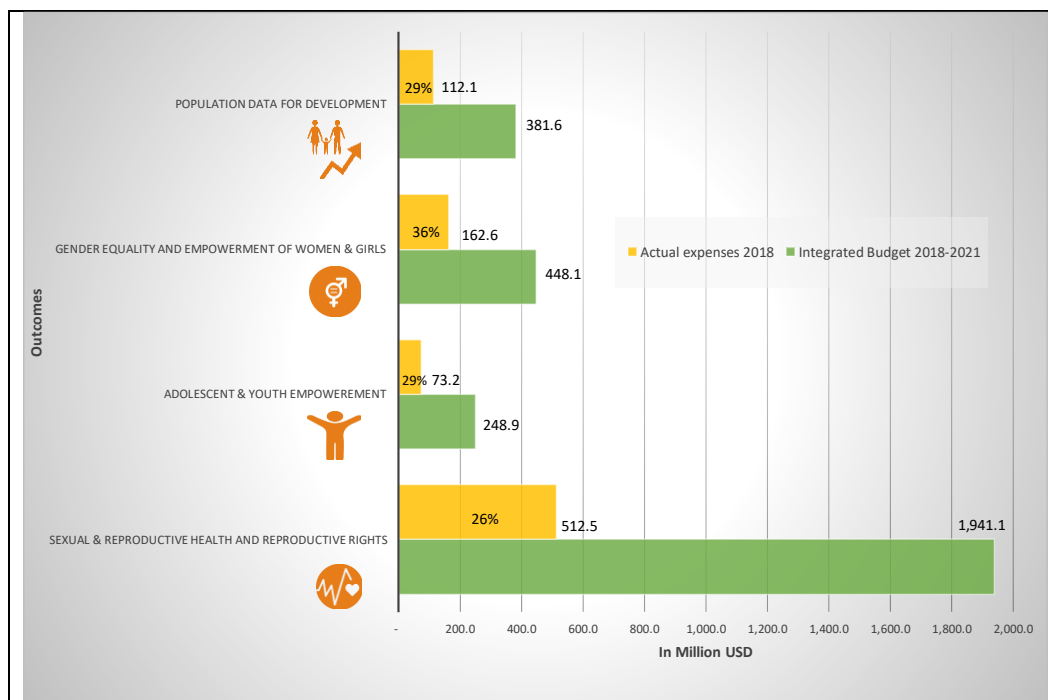


تخصيص الموارد في عام ٢٠١٨

٢١. يعرض إطار النتائج والموارد المتكامل للخطة الاستراتيجية (DP/FPA/2018/8) تخصيصاً إرشادياً للموارد لكل مجال من مجالات النتائج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويرد في الشكل ٥ توزيع النفقات الفعلية لعام ٢٠١٨. ومع تراوح نفقات عام ٢٠١٨ بين ٢٦ و ٣٦ في المائة في السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فإن الصندوق يتسق مع المخصصات الإرشادية المتوقعة لمجالات النتائج الأربعة.

الشكل ٥

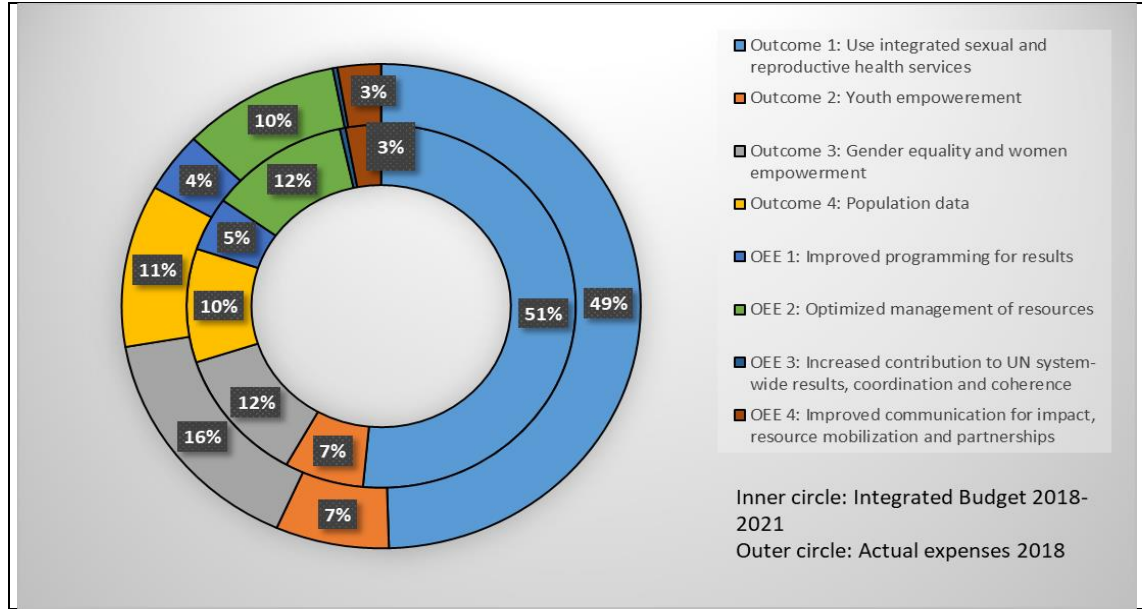
التخصيص الإرشادي المقرر للموارد ونفقات عام ٢٠١٨، لكل مجال من مجالات النتائج



٢٢. تتسق نسبة المصروفات السنوية في عام ٢٠١٨ أيضاً مع التخصيص المقرر للموارد لكل مجالٍ من مجالات النتائج، والكفاءة التنظيمية ونواتج الفاعلية لفترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢١).

الشكل ٦

النسبة المقررة (٢٠١٨-٢٠٢١) مقابل النسبة الفعلية (٢٠١٨) من الموارد المُخصَّصة للنتائج ونواتج الفعالية والكفاءة التنظيميتين



٢٣. يُبين تحليل النفقات الفعلية لكل ربع، على النحو المحدد في نموذج أعمال الصندوق، أيضاً أنَّ المواءمة جيدة مقارنة بالمُخصَّصات المقررة على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويُبين الجدول ٢ النسب المئوية النسبية للموارد المُخصَّصة لكل فئةٍ من فئات البلدان في عام ٢٠١٨، والتي تقع ضمن النطاقات المتوخَّاة في الخطة الاستراتيجية. وبناءً على ذلك، فإنَّ البلدان الواقعة ضمن الربع الأحمر، والتي لديها أكبر الاحتياجات وأدنى القدرات لتمويل استجاباتها، تلقت أكبر حصة من الموارد.

الجدول ٢

تخصيص الموارد لكل ربع

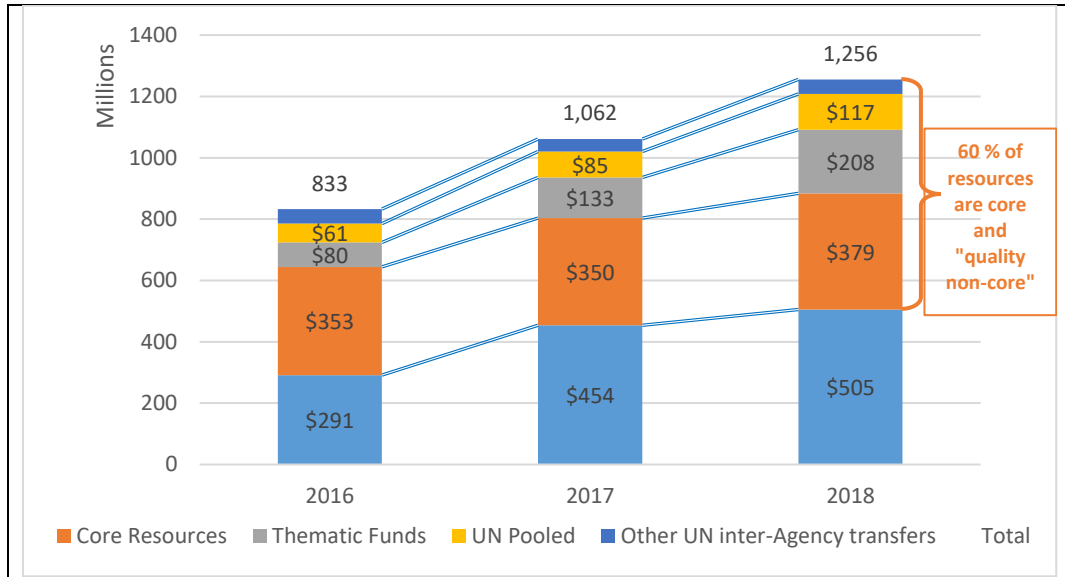
بلدان واقعة في الربع الأحمر	بلدان واقعة في الربع البرتقالي	بلدان واقعة في الربع الأصفر	بلدان واقعة في الربع الوردي	
٦٠-٥٦%	١٨-١٤%	١١-٧%	١٧-١٥%	تخصيص الموارد على النحو المعتمد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨
٦٠%	١٦%	١٠%	١٤%	الموارد المخصصة لعام ٢٠١٨ (المصروفات الفعلية)

حالة التمويل لكل أداة تمويل

٢٤. كما هو مبين في هيكلية التمويل للصندوق، يستخدم الصندوق عدة أدوات تمويل لتنفيذ ولايته. ويرد أدناه بالتفصيل التطور والنسبة النسبية لكل أداة تمويل.

الشكل ٧

تطور أدوات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان وحصتها النسبية



٢٥. الموارد الأساسية (العادية). تُشير هذه الموارد إلى التمويل غير المُخصَّص الذي يُستخدم وفقاً لتقدير الصندوق ولمجلسه التنفيذي وحدهما.

٢٦. الموارد غير الأساسية (الموارد الأخرى أو التمويل المشترك). وتشتمل هذه الموارد على ما يلي:

(أ) صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة. تتألف هذه الصناديق من صناديق تمويل جماعي مشتركة بين الوكالات، وهي مساهمات مختلطة ضمن آلية تمويل متعددة الكيانات وليست مُخصَّصة لكيان معين من كيانات الأمم المتحدة. ويحتفظ بالأموال مدير صندوق يعمل لدى هيئة الأمم المتحدة؛ ويجري تخصيص الأموال عبر آلية حوكمة تقودها الأمم المتحدة، وذلك للأنشطة التي تستهدف على وجه التحديد تعزيز التنمية المستدامة للبلدان المستفيدة من البرامج، مع التركيز على الأثر الطويل الأجل.

(ب) التحويلات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. تتألف هذه التحويلات من جميع التحويلات الأخرى التي لا تتوافق مع صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المحددة أعلاه.

(ت) الصناديق المواضيعية. تتألف هذه الآليات من مساهمات مواضيعية مختلطة من وكالة واحدة إلى آلية تمويلية تضم كياناً واحداً، وتستهدف دعم النتائج الرفيعة المستوى في إطار خطة استراتيجية، بحيث يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان فيها بمهام مدير الصندوق.

(ث) صناديق أخرى مُخصَّصة للبرامج/المشاريع. جميع أشكال التمويل الأخرى التي توجهها الجهات المانحة إلى مواقع ومواضيع وأنشطة وعمليات محددة، لا تفي بأي من الفئات المذكورة أعلاه. ويُشار إليها أيضاً باسم المشاريع والبرامج "المتعددة الأطراف".

٢٧. خلال العام الماضي، زاد إجمالي إيرادات الصندوق من مساهمات التمويل بنسبة ١٨ في المائة، مع تطور كل أداة من أدوات التمويل على النحو الآتي:

(أ) سجلت الصناديق المواضيعية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أكبر معدل نمو، حيث ازدادت بنسبة ٥٧ في المائة؛

(ب) حققت صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة زيادة قدرها ٣٨ في المائة؛

(ت) حققت التحويلات الأخرى المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة زيادة قدرها ١٧ في المائة؛

(ث) حققت الصناديق الأخرى المُخصَّصة للبرامج/المشاريع زيادة قدرها ١١ في المائة؛

(ج) حققت الموارد الأساسية زيادة قدرها ٨ في المائة.

٢٨. يمكن وصف التطور في عام ٢٠١٨ بأنه إيجابي بوجه عام، بالنظر إلى أن التمويل "غير الأساسي الجيد"، على النحو المحدد في اتفاق التمويل للأمم المتحدة^٣، قد سجل نمواً أكبر من نمو أدوات التمويل المرصودة لأغراض معينة. ومع ذلك، لا يزال النمط المتوسط الأجل للتمويل غير الأساسي يطرح تحديات: ففي الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨، شهد الصندوق زيادة بنسبة ٤٢ في

^٣ A/74/73/Add.1 – E/2019/4/Add.1

المائة في الأموال غير الأساسية قيد الاستخدام وزيادة بنسبة ٣١ في المائة في عدد تقارير الجهات المانحة.^٤ ويترتب على هذه النفقات تكاليف إضافية كبيرة للمعاملات وتعقيدات في الإدارة العامة لعمليات الصندوق. ولأسباب تتعلق بالاستدامة المالية والإدارية، من الضروري بالتالي أن يساهم المانحون والشركاء بقدر أكبر في أدوات التمويل التي يستخدمها الصندوق بتكاليف أقل للمعاملات، مثل الصناديق الأساسية والمواضيعية وذات التمويل الجماعي/المشتركة.

باء. لمحة عامة عن التمويل الأساسي

مسألة الموارد الأساسية

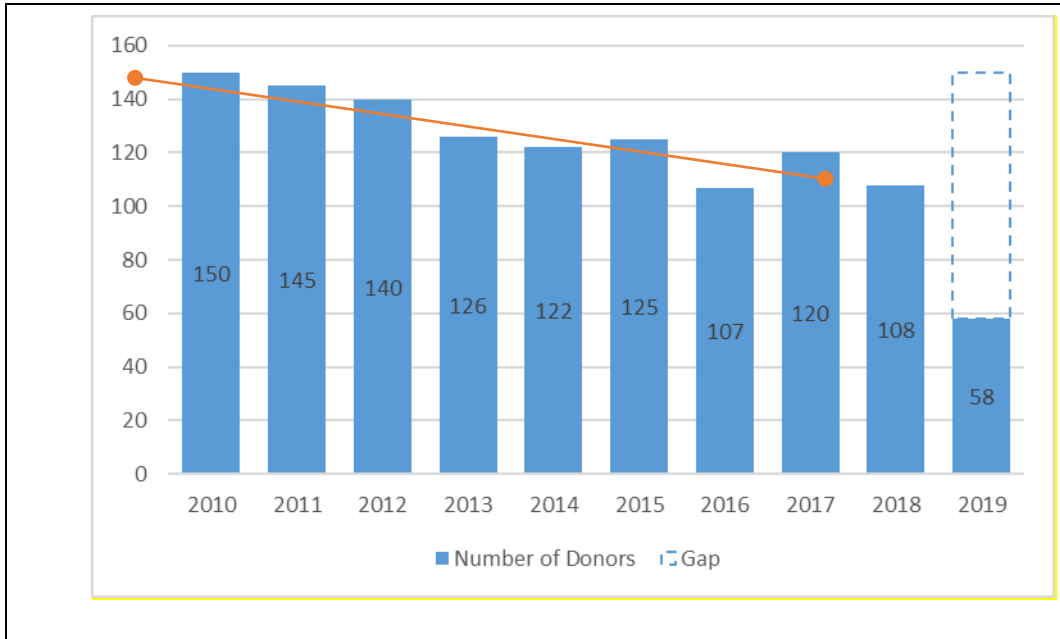
٢٩. تُزود الموارد الأساسية للصندوق البلدان الشريكة والبلدان المانحة بخبرة فريدة من نوعها، وحضور إنمائي ميداني واسع النطاق، كما تُمكن الصندوق من الاضطلاع بدوره المعتاد بفاعلية كبيرة وتوفير الخدمات الأساسية للبلدان والمجتمعات المحلية والأفراد، ولا سيما من هم في أشد الحاجة إليها، بدعم رفيع المستوى وُتُهج موحدة. للاستثمار في الصناديق الأساسية للصندوق (مقابل المشاريع القائمة بذاتها) أثر قوي في تنمية القدرات الوطنية والمؤسسات الصحية وشبكات الإمداد والموارد البشرية المؤهلة. ويستثمر الصندوق أيضاً، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، الموارد الأساسية في اتساق وفاعلية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يعزز أثر العمل الجماعي الذي تقوم به الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وعندما تُقدّم الموارد الأساسية بطريقة يمكن التنبؤ بها، ولا سيما من خلال المساهمات متعددة السنوات، فإنها تُمكن الصندوق من القيام بما يلي: (أ) تحسين تخطيط وإقامة شراكات أكثر استراتيجية؛ و(ب) خفض التكاليف التشغيلية؛ و(ج) بناء القدرات المحلية؛ و(د) الاستجابة في وقت مبكر وعلى المستوى المطلوب عندما تكون الاحتياجات في ارتفاع أو عندما تصل إلى مستويات الأزمات؛ و(هـ) تعزيز القدرة على الصمود والاتساق بين البرامج الإنمائية والبرامج الإنسانية عن طريق تحسين إدماج استراتيجيات بناء القدرة على الصمود في إطار برامج إنمائية أوسع نطاقاً؛ و(و) تقديم برامج أكثر تأثيراً، وقادرة على التكيف مع التغيرات في الظروف والأحوال والاحتياجات المحلية.

عدد المساهمين الأساسيين في الصندوق والحاجة إلى زيادة توسيع قاعدة الجهات المانحة

٣٠. على الرغم من الجهود المكثفة التي بُذلت في عام ٢٠١٨، على صعيد المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، انخفض العدد الإجمالي للجهات المانحة للموارد الأساسية من ١٢٠ جهة في عام ٢٠١٧ إلى ١٠٨ جهات في عام ٢٠١٨. واعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٩، وعلى الرغم من النداءات المنتظمة من خلال المجلس التنفيذي والحوارات المنظمة بشأن التمويل، لم يساهم حتى الآن في الميزانية الأساسية للصندوق سوى ٥٨ بلداً.

الشكل ٨

عدد المساهمين الأساسيين، ٢٠١٠-٢٠١٩، والفجوة التي يُتوقع أن تبلغ ١٥٠ جهة من الجهات المانحة المستهدفة



^٤يشتمل عدد تقارير الجهات المانحة لعام ٢٠١٨ على عدد التقارير المرحلية والنهائية المعتمدة التي ستصدر في عام ٢٠١٩ بشأن التمويلات غير الأساسية لعام ٢٠١٨. غير أنه لا يشمل التقارير المؤقتة غير المؤتقة الصادرة عن المكاتب القطرية، والتي من المرجح أن تؤدي إلى زيادة هذه الأرقام زيادة حادة.

٣١. بوصفه منظمة ممولة بالكامل من التبرعات، يدعو الصندوق جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات أساسية إلى الصندوق، حتى لو كانت بسيطة. وفي الوقت الذي يحتفل فيه الصندوق بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه والسنة الخامسة والعشرين منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن حشد الدعم الواسع النطاق لولاية الصندوق يكتسي أهمية قصوى.

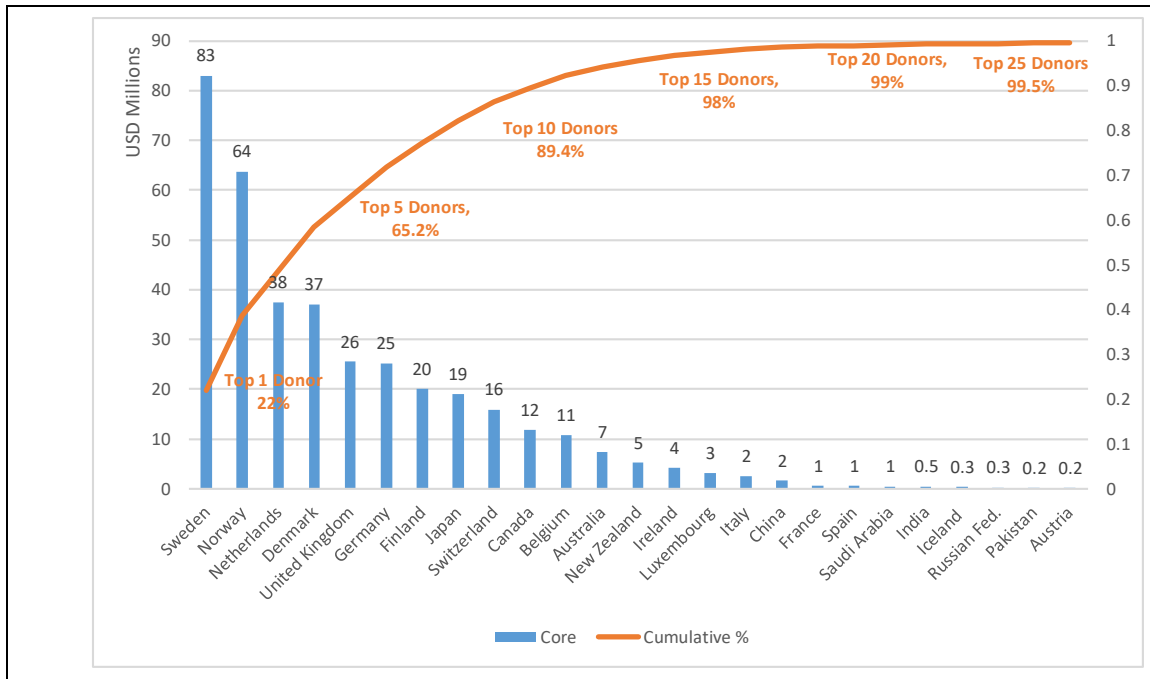
٣٢. وتماشياً مع مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٦، وأصل الصندوق حفز "القضية الأساسية" من خلال طرح الحجج والبراهين التي تُبرز القيمة الفريدة وأثر الإجراءات التي يتخذها الصندوق والممولة من الموارد الأساسية. ومنذ عام ٢٠١٧، يقوم الصندوق بحملة لدى ١٥٠ جهة مانحة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة للموارد الأساسية. وتهدف الجهود المتضافرة المبذولة على المستويات القطرية والإقليمية والرئيسية إلى إشراك الحكومات المضيفة والنظراء فيها وإطلاعها على أهمية الموارد الأساسية. وستستمر هذه الجهود من أجل توسيع نطاق ائتلاف المساهمين الأساسيين، وتقليل مخاطر حدوث انخفاض حاد أو إلغاء التمويل، وزيادة الدعم بشأن ولاية الصندوق، ولا سيما بين الجهات المانحة الناشئة والبلدان المستفيدة من البرامج.

كبار المساهمين في الموارد الأساسية في الصندوق (٢٠١٨)

٣٣. يتسم هيكل التمويل الأساسي للصندوق باعتماده على عدد صغير من المساهمين الطوعيين. وكما هو مبين في الشكل ٩، ساهمت ١٥ جهة مانحة في عام ٢٠١٨ بنسبة ٩٨ في المائة من مجموع موارد الصندوق الأساسية، وجميعها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وفي حين أن الصندوق كان في وضع يمكنه من الاعتماد بشكل موثوق على السخاء المتواصل من هذه الجهات المانحة التقليدية، فإنه يسعى باستمرار إلى توسيع قاعدة مانحيه وفقاً للتعليمات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والواردة أيضاً في اتفاق التمويل للأمم المتحدة (A/74/73/Add.1 – E/2019/4/Add.١). ويدعو الصندوق جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في التمويل الأساسي الطوعي في عام ٢٠١٩ وما بعده من أجل ترسيخ هيكل التمويل العام للصندوق، والمساهمة في تحقيق هدف الجهات المانحة البالغ عددها ١٥٠ على النحو المبين في الحوارات المنظمة بشأن التمويل، وبالتالي، توفير المزيد من الاستقرار المالي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

الشكل ٩

كبار المساهمين في الموارد الأساسية للصندوق (٢٠١٨) من حيث الحجم والنسبة التراكمية



المساهمات الأساسية المقدمة من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج

٣٤. يلتزم الصندوق تمام الالتزام بتوسيع ائتلافه من المساهمين الأساسيين بما يتجاوز الجهات المانحة التقليدية، وقد شرع في إطلاق عدد من المبادرات من أجل زيادة النسبة المئوية الأساسية التي تبلغ نحو ١,٥ في المائة (٢٠١٧) إلى ١٠ في المائة بحلول نهاية دورة الخطة الاستراتيجية (٢٠٢١). يقدم الجدول ٣ لمحة عامة عن المساهمين الرئيسيين العشرة الأوائل في الصندوق من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج.

وبمجموع تبرعات بلغ ٤,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، تمثل هذه الفئة من الجهات المانحة ١,٢ في المائة من المساهمات الأساسية للصندوق، وهي نفس النسبة تقريباً كما في عام ٢٠١٧.

الجدول ٣

أكبر ١٠ مساهمين أساسيين من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج

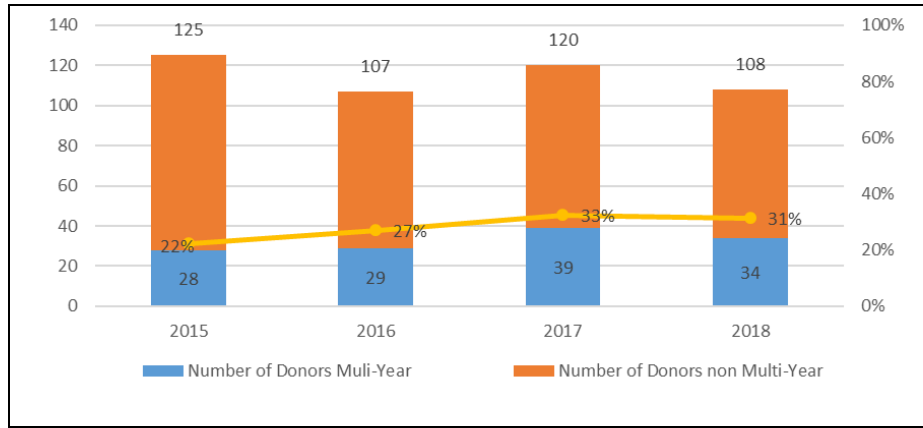
الجهات المانحة (بملايين الدولارات الأمريكية)			
٢٠١٨		٢٠١٧	
١,٦٠	الصين	١,٢٠	الصين
٠,٥٠	المملكة العربية السعودية	٠,٥٥	باكستان
٠,٥٠	الهند	٠,٥١	الهند
٠,٣٠	الاتحاد الروسي	٠,٥٠	المملكة العربية السعودية
٠,٢٥	باكستان	٠,٣٠	الاتحاد الروسي
٠,١٥	تايلند	٠,١٥	تركيا
٠,١٥	تركيا	٠,١٥	تايلند
٠,٠٧	إستونيا	٠,٠٧	المكسيك
٠,٠٦	المكسيك	٠,٠٧	إسرائيل
٠,٠٦	قطر	٠,٠٦	إستونيا
٠,٠٥	كازاخستان	٠,٠٦	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٢,٣١	أخرى	١	أخرى
٤,٤	المجموع	٤,٦	المجموع
١,٢ %	النسبة المئوية للموارد الأساسية	١,٣ %	النسبة المئوية للموارد الأساسية

مساهمات متعددة السنوات في الموارد غير الأساسية

٣٥. يؤدي التمويل الأساسي المتعدد السنوات إلى انخفاض تكاليف تنفيذ البرامج والعمليات، وتبسيط عملية الإبلاغ، وتقليص تجزئة الموارد المُدارة. كما يُقلل إلى حد كبير من العبء الملقى على كاهل المكاتب القطرية والتكاليف المرتبطة بإدارة العمليات الثابتة. وعندما تقدم الموارد الأساسية بطريقة يمكن التنبؤ بها، لا سيما من خلال المساهمات متعددة السنوات، فإن الموارد الأساسية تُمكن الصندوق من التخطيط والتنفيذ على نحو أفضل للبرمجة الفعالة والمتسقة. وقد تحققت زيادة متواضعة، ولكن مُطردة، في عدد ونسبة الجهات المانحة التي تقدم التمويل الأساسي المتعدد السنوات للصندوق على مدى السنوات الخمس الماضية، على النحو المبين في الرسم البياني أدناه. وبهذا، نلاحظ أن هذا الاتجاه التصاعدي لم يتحقق في عام ٢٠١٨، حيث لم يساهم في الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠١٨ سوى ٣٤ بلداً، مقارنةً بـ ٣٩ بلداً في عام ٢٠١٧.

الشكل ١٠

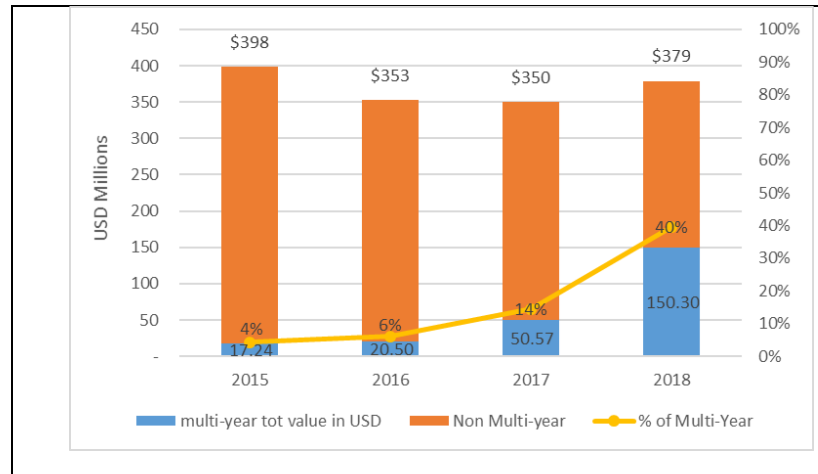
عدد ونسبة الجهات المانحة الأساسية الملزمة بتعهدات متعددة السنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)



٣٦. بيد أن القيمة الإجمالية للمساهمات متعددة السنوات، كما هو مبين في الشكل ١١، قد زادت باستمرار خلال الفترة نفسها وتضاعفت ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد الجهات المانحة الجديدة الملزمة بتعهدات متعددة السنوات، فضلاً عن زيادة قيمة المساهمات الفردية التي تقدمها الجهات المانحة الملزمة بتعهدات متعددة السنوات. وفي عام ٢٠١٨، بلغ متوسط مدة الاتفاق المتعدد السنوات ٤,١ سنوات، وهو ما اعتُبر متوسطاً كافياً بالنظر إلى مدة دورة الخطة الاستراتيجية ووثائق البرمجة الأخرى.

الشكل ١١

قيمة ونسبة المساهمات الأساسية متعددة السنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)



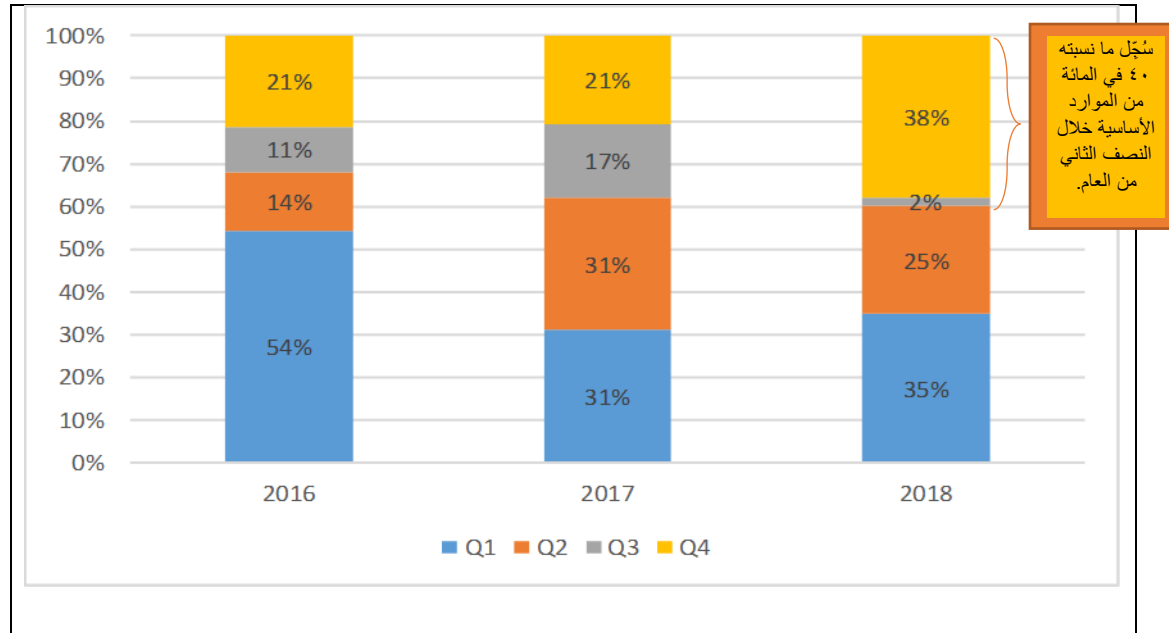
الأهمية الحاسمة للدفع المبكر للمساهمات

٣٧. يُعد سداد التزامات التمويل في الوقت المناسب أمراً أساسياً للتخطيط الفعال، وكذلك لإدارة برامج الصندوق وعملياته. كما أنه يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار العملات. ويُناشد الصندوق الجهات المانحة بسداد جميع التبرعات في وقت مبكر، ولا سيما الموارد الأساسية. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أدت التطورات الجغرافية السياسية والاتجاهات الاقتصادية إلى حدوث تقلبات كبيرة في سوق العملات، مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع عملات الجهات المانحة الرئيسية، الأمر الذي يزيد من تذبذب المساهمات ويؤثر سلباً على إمكانية التنبؤ بالموارد.

كمثال على أهمية هذه الظاهرة، بلغ مجموع الخسائر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف الأجنبي لمجموع المساهمات ما قيمته ٢٠,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨.

الشكل ١٢

توقيت الإيرادات المُسجَّلة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (كنسبة مئوية من المجموع في كل ربع سنة)



٣٨. كما يبين الشكل ١٢، سُجِّل في عام ٢٠١٨ ما نسبته ٤٠ في المائة من المساهمات الأساسية للصندوق خلال النصف الثاني من العام. وقد زادت هذه النسبة على مدى السنوات الماضية، الأمر الذي يطرح تحديات في إمكانية التنبؤ والتنفيذ. ويحث الصندوق الدول الأعضاء على تسديد المدفوعات في أقرب وقت ممكن من السنة من أجل تمكين الصندوق من التخطيط للبرامج والعمليات بشكل سليم.

إدارة التقلبات وعدم اليقين

٣٩. نظراً لاستمرار حالة عدم اليقين والتقلبات المرتبطة بالمستوى والتوقيت أو المساهمات الأساسية، يتبع الصندوق نهجاً استراتيجياً طويل الأجل عند التعامل مع إيرادات الموارد الأساسية التي تزيد عما كان متوقعاً في عام ٢٠١٨. وقد أدّى ارتفاع المساهمات الأساسية لعام ٢٠١٨ إلى ارتفاع الأرصدة المتأخرة، حيث تلقى الصندوق إيرادات إضافية في أواخر العام. ويظل الصندوق ملتزماً بضمان اتساق تمويل الخطة الاستراتيجية مع الميزانية المتكاملة المنقحة. ويساهم الرصيد الأعلى المتاح لعام ٢٠١٨ في تمكين الصندوق من الوفاء بالالتزامات الواردة في الميزانية المتكاملة المنقحة المعتمدة، فضلاً عن تعزيز آليات دعم تنفيذ البرامج وتحقيق التوازن بين المسؤولية المالية والائتمانية.

٤٠. ولن تُوزَّع جميع الموارد الأساسية المتاحة بسبب عدم التيقن من التزام الجهات المانحة وتقلُّب أسعار الصرف. وستُستخدم الأرصدة المتبقية من الموارد الأساسية اعتباراً من عام ٢٠١٨ تدريجياً على مدى فترة الخطة الاستراتيجية المتبقية ولكن، لن يجري استخدامها بشكل كامل في سنة واحدة. ويتيح ذلك للصندوق فرصة لإجراء التعديلات إذا لم تتحقق توقعات الإيرادات في السنوات المتبقية من الدورة (٢٠١٩-٢٠٢١). ونتيجة لذلك، سيظل رصيد الموارد الأساسية في الأجل القصير غير موزع، على النحو الوارد في البيانات المالية السنوية. وقد يؤدي ذلك إلى خلق انطباع بأن الصندوق لا يستطيع أن يستخدم موارد أساسية إضافية، وأنه بالتالي لا يحتاج إلى موارد أساسية إضافية، والحال على أرض الواقع عكس ذلك. ويواصل الصندوق مناصرة زيادة الموارد الأساسية فوق الحد الأدنى المستهدف وهو ٣٥٠ مليون دولار أمريكي لدعم برامجنا في جميع أنحاء العالم.

جيم. لمحة عامة عن المساهمات والأدوات غير الأساسية

٤١. بلغ إجمالي إيرادات المساهمات غير الأساسية (التمويل المشترك) لعام ٢٠١٨ ما مقداره ٨٧٧ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٦٥ مليون دولار أمريكي مقارنةً بعام ٢٠١٧، أو ٢٣ في المائة، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

٤٢. يُعزى هذا الارتفاع في معظمه إلى النمو الكبير في الصناديق المواضيعية التابعة للصندوق (٥٧ في المائة)، وصناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة (٣٨ في المائة)، والزيادات في التحويلات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (١٧ في المائة)، والصناديق الأخرى المخصصة للبرامج/المشاريع (١١ في المائة).

الجدول ٤

المساهمات في الموارد غير الأساسية (التمويل المشترك) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٧-٢٠١٨

الجهات المانحة (بملايين الدولارات الأمريكية)			
٢٠١٨		٢٠١٧	
١٦٤	تحويلات الأمم المتحدة والتحويلات التي تتم بين المنظمات	١٤٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٢٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٢٥	تحويلات الأمم المتحدة والتحويلات التي تتم بين المنظمات
١١٧	كندا	٦١	المفوضية الأوروبية
٦٤	النرويج	٥٣	السويد
٦٤	المفوضية الأوروبية	٤٦	الدانمرك
٥٥	هولندا	٤٤	هولندا
٥١	أستراليا	٤١	غواتيمالا
٤٦	الدانمرك	٣٤	كندا
٢٣	السويد	١٧	النرويج
١٩	الكاميرون	١٧	جمهورية كوريا
١٤٦	أخرى	١٣٤	أخرى
٨٧٧	المجموع	٧١٢	المجموع

صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة التابعة للأمم المتحدة (التحويلات المشتركة بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة)

٤٣. تشكّل صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة للأمم المتحدة (التحويلات المشتركة بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة) جزءاً كبيراً ومتنامياً من الموارد غير الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الأمر الذي يعكس الأهمية المركزية التي يضعها الصندوق والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة على النهج المتكاملة، والإنجاز المشترك، والعمل الجماعي على الصعيد العالمي. وكما هو مبين في الجدول ٤، فإنّ هذه الطريقة تُمثّل الآن ١٩ في المائة من الموارد غير الأساسية للصندوق. وسيواصل الصندوق إيلاء الأولوية لهذه الآليات المشتركة من أجل التنفيذ الفعّال للفصل المشترك مع الوكالات الشقيقة.

٤٤. وفي عام ٢٠١٨، واصل الصندوق الاضطلاع بدور نشيط في برامج التمويل المشترك بين الوكالات وغيرها من المنصات ذات الصلة من خلال تمثيله في كل من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجموعة نتائج التمويل الاستراتيجي وغيرها من المنتديات والمحافل الأخرى المعنية بالإشراف والتنسيق وتوليد البيانات وتنفيذ آليات التمويل الجماعي. ويعمل الصندوق حالياً كعضو في اللجنة التوجيهية التنفيذية للصندوق المشترك لجدول أعمال عام ٢٠٣٠.

٤٥. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بناء حوافز برنامجية ومالية مشتركة قوية مع طيف واسع من كيانات الأمم المتحدة من أجل مجالات النتائج التي تستفيد من أوجه التآزر بين الوكالات. وكطريقة تُيسّر ليس فقط التنفيذ المشترك، بل الحصول كذلك على مساهمات من المانحين تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها، فإن آليات التمويل الجماعي وغيرها من آليات التمويل المشترك بين الوكالات تؤدي دوراً تكميلياً للمساهمات العادية والصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات في هيكلة تمويل الصندوق.

٤٦. ومن بين الأمثلة على العمل المشترك وآليات التمويل الجماعي لتيسير زيادة التقدم ما يلي: (أ) البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والذي يديره الصندوق (منذ عام ٢٠٠٨)؛ و(ب) البرنامج العالمي للخدمات الأساسية للنساء والفتيات من ضحايا العنف الجنساني. وفي سنة ٢٠١٧، انضم الصندوق، بصفته شريكاً مؤسساً، إلى كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والهادفة إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

مساهمات التمويل المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج ومؤسسات مالية دولية

٤٧. يواصل الصندوق تكثيف جهوده لإقامة المزيد من الشراكات، ولا سيما مع المؤسسات المالية العالمية بغرض دعم دول البرنامج. ولا تزال مساهمات التمويل المشترك المقدمة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، دعماً لبرامجها القطرية، تشكّل جزءاً كبيراً من الإيرادات، وتتبع أساساً من القروض والمنح المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية^٦. وفي عام ٢٠١٨، جرى التوقيع على اتفاقات بمبلغ قدره ٧٠ مليون دولار أمريكي لـ ٢٤ بلداً من البلدان المستفيدة من البرنامج، وهو ما يُمثّل زيادة قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي تقريباً مقارنةً بعام ٢٠١٧ (الجدول ٥). وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة من خلال تكثيف المشاركة في المراحل الأولى من النشاط بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومختلف مؤسسات التمويل الإنمائي.

^٦ ويشمل التمويل الناشئ من مؤسسات مالية دولية في عام ٢٠١٨ ما يلي: البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وبنك التنمية للدول الأمريكية، والبنك الدولي.

٤٨. وإلى جانب الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وتماشياً مع خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة، يدعو الصندوق حكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى زيادة الموارد المحلية المُخصَّصة لأهدافها الإنمائية الخاصة.

الجدول ٥

مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في برامجها القُطرية

الجهات المانحة (بملايين الدولارات الأمريكية)		
٢٠١٨		٢٠١٧
١٩,٠	الكاميرون	٤٠,٧
١٣,٢	غواتيمالا	٨,٠
١٢,٠	هايتي	٢,٩
٩,٣	إندونيسيا	٢,٦
٤,٩	البرازيل	١,٨
٤,٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١,٤
٢,٧	نيجيريا	١,٣
١,٨	كوت ديفوار	٠,٨
١,١	أوروغواي	٠,٦
٠,٥	بنما	٠,٤
١,٢	أخرى	٠,٢
٧٠,٠	المجموع	٦٠,٧

المفوضية الأوروبية

٤٩. بلغ إجمالي المساهمات غير الأساسية المتلقاة من المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٨ ما مقداره ٦٣,٦ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بمبلغ ٦١,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق. وقد عززت الشراكة بين الصندوق والمفوضية الأوروبية بشكل كبير، وتجلّى ذلك في توقيع ١٦ اتفاقاً جديداً.

٥٠. وشملت هذه الاتفاقات توقيع ثمانية اتفاقات مع المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية. وركّزت هذه الأنشطة الإنسانية على تعزيز التدخلات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تدخلات العنف الجنساني في بنغلاديش والأردن والسودان وسوريا واليمن، وتوفير خدمات التدبير السري لضحايا الاغتصاب المنقذة للحياة، ولا سيما للنساء والفتيات في العراق وجنوب السودان، وتمكين اللاجئين المقيمين في المناطق الريفية من الحصول على الخدمات الصحية والحماية في تركيا.

٥١. كما جرى التوقيع على أربعة اتفاقات جديدة مع المديرية العامة لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع وأربعة اتفاقات مع المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تقديم الدعم إلى الاستراتيجية الوطنية للسكان في مصر ودعم برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشمل المشاريع الجديدة الأخرى تعزيز خدمات تنظيم الأسرة في أفغانستان، والنهوض بخدمات القبالة في ليبيا، ومساهمة الاتحاد الأوروبي في صندوق التنمية الصحية في زمبابوي.

التمويل المواضيعي العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٢. تُعدّ الصناديق الاستثمارية المواضيعية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان صناديق داخلية ذات تمويل جامعي وتابعة للمانحين تهدف إلى دعم تحقيق النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية للصندوق. وهي تدعم البرامج المعتمدة في مجالات عمل الصندوق في البلدان ذات الأولوية وتعزز نهجاً متماسكاً يتلاءم مع الخطط والميزانيات الوطنية. وتُتيح إمكانية التنبؤ بالموارد في الصناديق المواضيعية فرصة فريدة لتوسيع نطاق البرامج للمساعدة في تلبية الاحتياجات غير الملبّاة. وقد أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة صناديق استثمارية مواضيعية من أجل ما يلي: برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد؛ والصندوق المواضيعي للعمل الإنساني. وفي أواخر عام ٢٠١٩، سيُطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان صندوقاً مواضيعياً جديداً للبيانات السكانية. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع شركائه، في جهود التوعية الرامية إلى تعزيز المساهمات في هذه الصناديق، وفقاً لاتفاق التمويل واستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد.

٥٣. **برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان.** إنّ القناة العالمية الرئيسية لضمان تمكّن جميع الأفراد من الاختيار من بين مجموعة خيارات تنظيم الأسرة الجيدة تكمن في برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ما زال الصندوق المواضيعي يشكل أداة رئيسية لتنفيذ استراتيجية المنظمة لتنظيم الأسرة ويساهم في تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠. ويعمل برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في المناطق التي تعاني من أكبر الفجوات، ويكون التركيز بوجه خاص على ٤٦ بلداً من البلدان التي تواجه أعلى مستوى من احتياجات تنظيم الأسرة غير الملبّاة. ووصلت الإمدادات التي يوفرها البرنامج إلى بعض من أكثر المجتمعات المحلية فقراً، فضلاً عن الأماكن المتضررة من الأزمات الإنسانية، مع إمكانية تجنب ١٠,٤ مليون حالة حمل غير مقصود، و٣,٢ مليون حالة إجهاض غير مأمون، و١٩٠ حالة وفاة بين الأمهات والأطفال. وساعد برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان على تحفيز التقدّم المُحرز في شراء وتسليم أدوات الصحة الإنجابية على عدة أصعدة في عام ٢٠١٨.

٥٤. في عام ٢٠١٨، أدّى التطور السريع في وضع نُظُم أكثر دقة إلى تسهيل عملية التنبؤ بالطلب على السلع الأساسية، واتخاذ خيارات الشراء، وتحقيق وفورات في التكاليف، وزيادة الاستجابة لاحتياجات المستخدمين. وشملت الإجراءات الهادفة لتعزيز سلاسل التوريد شروع برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ نموذج الكفاءة، والذي يساعد البلدان على تحديد أكثر حلقات سلسلة التوريد ضعفاً وإجراء مراجعات "الميل الأخير" للمرة الأولى لتقييم مدى حسن إدارة السلع الأساسية في جميع الفئات، وصولاً إلى مرحلة تسليمها إلى المستخدمين. وفي عام ٢٠١٨، أطلقت مؤسسة بيل وميليندا غيتس صندوقاً لتنظيم الأسرة بقيمة ١٨ مليون دولار أمريكي، يديره برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان، لبلدان شراكة واغادغو: وهي بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو. وستُخصّص دولارين أمريكيين لكل دولار أمريكي إضافي تستثمره هذه البلدان في تنظيم الأسرة من الموارد المحلية.

٥٥. وحشد برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان مبلغاً متزايداً من الشركاء المانحين خلال عام ٢٠١٨، بلغ مجموعه ٢٠٣ ملايين دولار أمريكي (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)، وهو ما يُمثّل زيادة قدرها ٦٣ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧. بيد أنّه على الرغم من هذا الرقم المشجع، فإنّ الفجوة التمويلية للبرنامج لم تُسدّد بعد. فاعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٩، لم تتم تغطية سوى ٥٤ في المائة من الاحتياجات السنوية المقدرة للبرنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٦. **الصندوق المواضيعي لصحة الأم.** بوصفه أحد البرامج الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنّ الصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد يُعدّ جهة مساهمة رئيسية في الوفاء بالوعد الذي قطعه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة/خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة. وبتطبيق نهج متكامل قائم على الأدلة ومحوره الإنسان، تقوم استراتيجية الصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الإنصاف في الحصول على الخدمات، والجودة، والمساءلة. يدعم هدف التنمية المستدامة رقم ٣ بشأن الصحة الجيدة والرفاه، بتركيزه على الحدّ من وفيات الأمهات والمواليد والإعاقات، وكذلك على تحسين سُبل تعميم حصول الناس في أنحاء العالم على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الهدف رقم ٥ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويواصل البرنامج في مرحلته الثالثة (٢٠١٨-٢٠٢١) تقديم الدعم التقني والمالي لأكثر من ٣٠ بلداً مثقلاً بأعباء كبيرة لإنهاء وفيات وأمراض الأمهات والمواليد الجدد التي يمكن اتقاؤها. ومن خلال نهج متكامل للنُظُم الصحية، يكفل تنفيذ تدخلات قائمة على الأدلة وحفّازة وفعّالة من حيث التكلفة لتعزيز النظم الصحية، وتهيئة بيئة تمكينية من أجل تمكين العاملين الصحيين من تقديم رعاية صحية عالية الجودة، وتحسين صحة ورفاه النساء والمراهقات والمواليد الجدد.

٥٧. في عام ٢٠١٨، واصل البرنامج إظهار نتائج معيارية وقابلة للقياس الكمي في مجالات التركيز الأربعة. وقد أسهم وضع وتنفيذ أداة التقييم وتحديد الأولوية لشبكة مرافق رعاية الولادة والتوليد في حالات الطوارئ في تمكين خمسة بلدان أخرى من زيادة فاعليّة التكلفة والتغطية السكانية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية/أداة AccessMod. ويُشكل هذا الأمر مثلاً حياً على عملية تدخل ابتكاري وحفّاز وعملية تغيير معياري. وإلى جانب التدخلات الرامية إلى بناء قدرات القوى العاملة في مجال الصحة، يوفر هذا البرنامج الإمدادات ويُحسّن جمع البيانات ورصدها، الأمر الذي يساهم في تحسين نظام الصحة المستدامة في البلدان ذات الصلة. وساهمت زيادة توافر القابلات وجودة عملهنّ وتنظيمهنّ في زيادة تعزيز نهج النظم وإمكانية زيادة فرص الحصول على الخدمات وتحسين جودتها على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠١٨، دعم البرنامج تدريب ٢٨ ٥٠٠ قابلة. وإجمالاً، كان لدى ٢٧ بلداً من أصل ٣٣ بلداً من البلدان التي يعمل بها الصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد (أو ٨٢ في المائة) خدمات علاج وروتينية متاحة باستمرار لعلاج ناسور الولادة في مستشفيات جرى اختيارها وفق أسس استراتيجية. وجرى تعزيز المرافق الصحية في ٣٢ بلداً من البلدان التي يعمل بها الصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد لتوفير العلاج من الآثار المترتبة على ناسور الولادة من خلال بناء القدرات وتوفير اللوازم الطبية والمعدات الجراحية. وقد أدخل مؤشر لمعدل وفيات الأمهات في البلدان التي يدعمها الصندوق المواضيعي

لصحة الأم والوليد لتحسين قدرتها على الإبلاغ عن وفيات الأمهات ورصدها في نظم المعلومات الصحية، التي تُستخدم الآن في ٥٠ في المائة من البلدان أو أكثر، مثل بنغلاديش وبنن وإثيوبيا وغينيا - بيساو وتيمور - ليشتي وزامبيا.

٥٨. في عام ٢٠١٨، جرى تغطية ٦٠ في المائة من احتياجات التمويل البرنامجي السنوية البالغة ١٥ مليون دولار أمريكي من الصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد، الأمر الذي خلف فجوة تمويلية قدرها ٦ ملايين دولار أمريكي. وتبلغ الاحتياجات البرنامجية الإجمالية للصندوق المواضيعي لصحة الأم والوليد للمرحلة الثالثة من البرنامج ١٥٠ مليون دولار أمريكي، منها ٣٣ في المائة فقط جرى تغطيتها اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٩.

٥٩. *الصندوق المواضيعي للعمل الإنساني*. في عام ٢٠١٨، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان الصندوق المواضيعي للعمل الإنساني بهدف توفير تمويل يتسم بالمرونة ومتعدد السنوات للعدد المتزايد من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ويرمي الصندوق المواضيعي للعمل الإنساني إلى دعم الأنشطة المتعلقة بالاستجابة السريعة والمستمرة، والتأهب، والتصدي للنهج الترابطي بين الشؤون الإنسانية والإنمائية. ومن خلال آلية المنح الداخلية السريعة، يتيح الصندوق المواضيعي للعمل الإنساني الفرصة للبرامج القطرية للحصول على التمويل الذي يتعدى الوفاء به من خلال ترتيبات التمويل الثنائية، الأمر الذي يوسع مدى ونطاق العمليات الإنسانية التي ينفذها الصندوق. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٩، أصدرت ثلاث جهات مانحة تعهدات للصندوق المواضيعي للعمل الإنساني. وقد أحرز تقدّم جيد، ويتوقع الصندوق تقديم عدة مساهمات إضافية في عام ٢٠١٩. وتقدم *اللمحة العامة عن العمل الإنساني* ٢٠١٩ معلومات إضافية حول الإنجازات الرئيسية للصندوق في أولويات ٢٠١٨ و٢٠١٩ في العمل الإنساني.

٦٠. *الصندوق المواضيعي للبيانات السكانية*. يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً بوضع الصيغة النهائية للصندوق المواضيعي للبيانات السكانية، الذي سيجري تدشينه في نهاية عام ٢٠١٩. وسيقترح الصندوق المواضيعي الجديد استثمارات رئيسية للنهوض بحجم البيانات السكانية ومساهماتها في البلدان المستفيدة من البرامج التابعة للصندوق، وتحسين أثر عمل الصندوق في ما يتعلق بإعمال حق الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والنهوض برافاه النساء والفتيات. ويوفر آلية تمويل جديدة وبنية تنفيذية للاستفادة من دعمنا المستمر للتعدادات الوطنية المتعلقة بالسكان والمساكن، والاستفادة من هذا الدعم لتعزيز الأبعاد المتعددة لنظام البيانات الوطني. ويُعد هذا الدور الحفّاز الذي يضطلع به الصندوق المواضيعي للبيانات السكانية بمثابة دور أساسي في ضمان إيصال خدمات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الجميع وفي كل مكان.

المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية

٦١. سواء كان ذلك استجابةً للآثار المدمرة للأزمات التي طال أمدها، أو الأخطار الطبيعية أو تفشي الأمراض، فقد بذلت أفرقة الاستجابة التابعة للصندوق جهوداً كبيرة في الميدان طوال عام ٢٠١٨، الأمر الذي أسهم في إنقاذ الأرواح، وصون الكرامة، وبعث الأمل في أماكن متعددة من العالم مثل بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا، وجنوب السودان، والكونغو، واليمن. وفي عام ٢٠١٨، وصلت الأعمال الإنسانية التي قام بها الصندوق إلى ما يقدر بـ ١٨ مليون نسمة من النساء والفتيات والشباب في ٥٦ بلداً. وتشمل هذه المساعدة توفير أماكن ملائمة للنساء، مثل نساء وفتيات الروهنغيا اللاتي يعشن في مخيمات النزوح؛ وعلاج الناجيات من العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتشغيل عيادة لخدمات الأمومة في مخيم الزعترى للاجئين في الأردن، حيث أشرف الصندوق على أكثر من ١٠ آلاف ولادة مأمونة، مع عدم حدوث حالة وفاة واحدة منذ افتتاح المرفق في عام ٢٠١٣.

٦٢. استمرت الإيرادات الإنسانية للصندوق في النمو في عام ٢٠١٨، حيث بلغ مجموع المساهمات ١٧٢,٣ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بمبلغ ١٦٥,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ و١٥٤,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٨، تلقت الآلية المعنية بالواردات لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً دعماً عالياً بقيمة ١,٤ مليون دولار أمريكي، من الشركاء الاحتياطيين الأربعة (المجلس الدانمركي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة كندام العالمية الكندية غير الربحية وغير الحكومية، ومنظمة ريد آر الأسترالية). ونشر هؤلاء الشركاء ٣٣ موظفاً في ٢٠ مكتباً قُطرياً من مكاتب الصندوق استجابةً لحالات الطوارئ الإنسانية.

٦٣. ولا تزال طرائق التمويل الإنساني المشترك للأمم المتحدة، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل الجماعي القطرية، تكتسي أهمية حاسمة في تنفيذ مهام العمل الإنساني التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠١٨، ورد ما مجموعه ٢٠ مليون دولار أمريكي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان في ٢٨ بلداً. ومن بين الجهات المانحة الإنسانية الأخرى للعمل الإنساني لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٨ كانت أستراليا وكندا والدانمرك والمفوضية الأوروبية وإيطاليا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة.

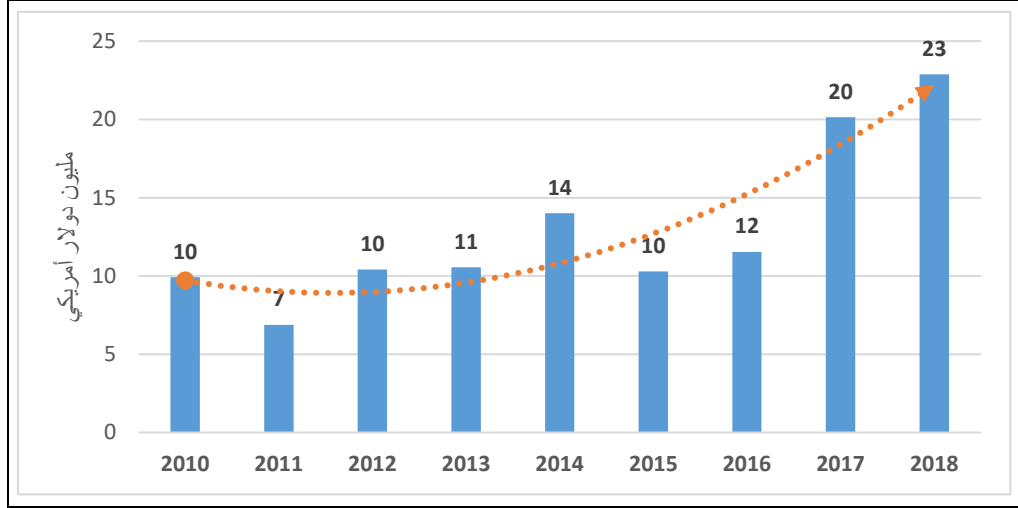
٦٤. ثمة مصدر آخر لتمويل صندوق المساعدة الإنسانية يتمثل في صندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو آلية تمويل داخلية مموله من الموارد الأساسية. وهو يسمح للأفرقة العاملة في الميدان ببداية الاستجابة الإنسانية في بداية حالة الطوارئ. وفي عام ٢٠١٨، حُصّص مبلغاً قدره ٩,٥ ملايين دولار أمريكي لـ ٣٤ مكتباً قُطرياً للصندوق ومكاتب إقليمية، للوصول إلى نحو ثلاثة ملايين شخص محتاج. ومن مجموع المُخصّصات، جاء مبلغ ٧ ملايين دولار أمريكي من الموارد الأساسية للصندوق، وتبرعت كندا والنرويج بمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي للمساعدة في الاستجابة العالمية.

القطاع الخاص

٦٥. حققت مساهمات القطاع الخاص للصندوق زيادة مطردة خلال العقد الماضي.

الشكل ١٣

مساهمات القطاع الخاص للفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ (بملايين الدولارات الأمريكية)



٦٦. في عام ٢٠١٨، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز شراكاته مع الشركاء غير التقليديين، حيث نجح في حشد ٢٢,٩ مليون دولار أمريكي من مساهمات القطاع الخاص (بزيادة قدرها ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧) وتعاون مع ٦٣ شريكاً (بزيادة قدرها ١٨ في المائة عن عام ٢٠١٧). وبالإضافة إلى التمويل والمساهمات العينية، جرى بذل جهود كبيرة لإشراك الشركاء في مختلف طرائق الشراكة (حملات تعريفية). وبوجه عام، ساعدت الشراكات في عام ٢٠١٨ على تعزيز صورة صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو تمويل برامجهم بمزيد من الفاعلية، أو دعم الحلول الابتكارية والإبداعية، أو مناصرة أعمال حقوق النساء والمراهقات والحفاظ على صحتهن.

٦٧. عزز الصندوق علاقته بالشركاء الرئيسيين وحسن الموارد التي يتلقاها منهم بطرق عدة. فقد جرى تدشين شراكة جديدة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس لدعم عمل الصندوق من أجل تلبية احتياجات تنظيم الأسرة غير الملّية عن طريق توفير لوازم تنظيم الأسرة في منطقة غرب أفريقيا. واعتماداً على إنجازات عام ٢٠١٧، وسّع الصندوق نطاق تعاونه مع شركة جونسون أند جونسون ليشمل باكستان بالإضافة إلى هايتي وليبيريا، وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات القابلات وتحسين تقديم الخدمات المعنية بصحة الأم.

٦٨. أطلقت شراكة عالمية جديدة مع رويال فيليبس. وتهدف هذه الشراكة إلى توسيع نطاق الحصول على رعاية صحية جيدة وميسورة التكلفة، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والإنجابية للنساء والفتيات في المجتمعات المهمشة من خلال إدخال تكنولوجيات وابتكارات يمكن أن تُوسّع نطاق الحصول على الخدمات الصحية. وعلاوة على ذلك، تُشكّل شراكة جديدة مع المنظمة الدولية للتغذية لإدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتغذية، ومع منظمة زونتا الدولية، وهي أول شريك من القطاع الخاص ينضم إلى الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال.

٦٩. وأفضت زيادة التواصل مع الأوساط الأكاديمية التي بدأت في عام ٢٠١٨ إلى إنشاء شبكة عالمية تضم أكثر من ١٢٠ شريكاً جامعياً منذ إطلاقها في آذار/مارس ٢٠١٩. ومن خلال هذه الشبكة، يمكن للصندوق أن ينشئ شراكات جديدة مبتكرة، مثل شراكة "الوصول" وشراكة "الطاقة الفكرية"، بما في ذلك مع كلية لندن للاقتصاد (LSE)، وجامعة أوسلو، والجامعة الأمريكية في القاهرة، وجامعة شيلي، وجامعة غانا، وجامعة ستانفورد.

٧٠. في عام ٢٠١٨، وضع الصندوق أيضاً استراتيجية مساهمات الأفراد لمدة أربع سنوات من أجل إرساء هذا النطاق الهام من جمع الأموال رسمياً بهدف تعبئة ١٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً في شكل هبات من الأفراد بحلول عام ٢٠٣٠. وفي السنة نفسها، نجح الصندوق في تنفيذ برنامج تجريبي رقمي لبرنامج مساهمة الأفراد لاختبار جدوى هذه القناة الهامة لجمع الأموال. وبالاعتماد على نجاح المرحلة التجريبية، سيدشن الصندوق رسمياً مرحلة بدء البرنامج ودخوله إلى الأسواق في عام ٢٠١٩، التي ستشهد إنشاء هيكل أساسية لتوظيف الجهات المانحة والإشراف عليها في مقر الصندوق واختيار المكاتب الإقليمية والوطنية.

٧١. وجرى تعزيز الشراكات على الصعيدين القطري والإقليمي من خلال الدعم المستمر من المكاتب الإقليمية والقطرية. وتشمل هذه الشراكة إقامة شراكات مع الألعاب الأولمبية الخاصة من أجل المساواة بين الجنسين والشمول؛ وإقامة شراكة تعاون موسّعة مع

برنامج "صندوق إيداع الطفل المتخلى عنه" استجابةً لجهود الإغاثة الإنسانية في ليبيريا؛ وشراكة مع إيتايو بيناسيونال لمنع الحمل غير المقصود في البرازيل؛ وشراكة مع مجموعة بيفانغ التعليمية الدولية لدعم أنشطة قيادة الشباب في جمهورية الصين الشعبية.

نوافذ وفرص التمويل الإضافية

٧٢. يواجه الصندوق حالياً مشهداً معقداً من التمويل الإنمائي الذي يتعين عليه إدارته، في الوقت الذي تزداد فيه الموارد العامة والخاصة المحلية وتتنوع مصادر الموارد الخارجية، مع تزايد التغييرات القطاعية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض الاستثمارات للقطاعات الاجتماعية. ويقتضي تحقيق *اللاءات الثلاثة* زيادات كبيرة في القدرات والموارد، فضلاً عن إجراء تغييرات في طريقة استخدام الموارد القائمة وتحديد أولوياتها. ولهذا السبب، فإن الصندوق يعمل بنشاط ليس فقط على الصعيد العالمي، بل يسعى أيضاً إلى بناء نهج شامل على المستوى القطري من القاعدة إلى القمة لتمويل أهدافه التحولية. ويؤدي هذا النهج إلى بناء شراكات جديدة، على النحو المبين أدناه.

٧٣. *التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*. طوال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، استمر تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه استراتيجية برمجة تتسم بالفاعلية والكفاءة لدعم تحقيق النتائج التحويلية الثلاثة. واكتمل تطوير قدرات أكثر من ٥٠ مكتباً في أربع مناطق بشأن كيفية تحسين إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج القطرية والاستفادة من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق نتائج إنمائية وطنية. وبالإضافة إلى زيادة توسيع نطاق الشراكة باستخدام آليات التمويل الجنوبية، جرت الموافقة على أربعة مقترحات مشاريع إضافية بقيادة البلدان المعنية، بلغ مجموعها أكثر من مليوني دولار أمريكي من صندوق تنمية الشراكة بين الهند والأمم المتحدة، وكذلك من الصندوق الصيني للمساعدة التعاونية بين بلدان الجنوب لمبابوي (٢ مليون دولار أمريكي) ونيبال (٢ مليون دولار أمريكي).

٧٤. في عام ٢٠١٩، شارك الصندوق في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى التاريخي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي عُقد في الأرجنتين (خطة عمل بوينس آيرس ٤٠+)، داعياً إلى النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره عنصراً رئيسياً في التمكين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالشراكة مع مبادرة الشركاء في السكان والتنمية بشأن كيفية النهوض بالعائد الديموغرافي. واستمرت جهود المناصرة التي يضطلع بها الصندوق، بالاقتران مع مبادرة الشركاء في السكان والتنمية، في فعالية وزارية عُقدت على هامش المؤتمر، مثل اجتماع اللجنة الثانية والخمسين للسكان والتنمية بشأن أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إقامة شراكة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات العالمية مثل المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك مع مبادرات التنسيق المشتركة بين الوكالات لتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرمجة الإنمائية للأمم المتحدة. ويواصل مكتب التعاون فيما بين البلدان التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الحفاظ على هذه العلاقات واستكشاف الفرص المتاحة للعلاقات الجديدة كجزء من تعزيز الدور القيادي للصندوق على الصعيد العالمي في ما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧٥. *الاستفادة من حلول التمويل المبتكرة*. يبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوداً متواصلة من أجل أن يكون على أهبة الاستعداد لمواجهة تحديات المشهد التمويلي الجديد والاستفادة من الفرص الجديدة المستقبلية. وقد أقام الصندوق شراكات جديدة، مع المؤسسات العامة والخاصة على السواء، لتنويع التمويل بما يتجاوز تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية وإنشاء منصات جديدة لـ "الاستثمار في الأثر" في المجالات الرئيسية لولاية الصندوق، مع التركيز ليس فقط على حشد الموارد الإضافية، ولكن أيضاً زيادة كفاءة الإنفاق وإعادة ترتيب أولويات الميزانيات الوطنية نحو تحقيق "اللاءات الثلاثة".

٧٦. في عام ٢٠١٨، شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة بيل وميليندا غيتس ووزارة التنمية الدولية البريطانية، بدعم تقني من ماكينزي، في وضع آلية ضمان تعمل على الاستفادة الكاملة من قدرات شراء منتجات الصحة الجنسية والإنجابية المتوفرة لدى الصندوق. ويعمل الصندوق حالياً على توسيع نطاق آلية الضمان هذه لتشمل وتجذب طائفة واسعة من مصادر المساهمات لتتجسد بعمليات الشراء التي يقوم بها؛ وتحقيق وفورات أكبر في الحجم؛ وتمكين البلدان المستفيدة من البرامج من الاستفادة على نحو أفضل من مواردها؛ وإرساء مسار مستدام للبلدان لكي تعتمد على نفسها وتصبح مكتفية ذاتياً في احتياجاتها من المشتريات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

٧٧. ويتشارك الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية في تصميم رابطة الأثر الإنمائي للاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمراهقات في منطقة الدول العربية. ويعكف الصندوق في الكامبيرون، بالاشتراك مع حكومة الكامبيرون والبنك الإسلامي للتنمية، على وضع نظام "مايكرو تكافل" (التكافل المتناهي الصغر) (وهو نظام تأمين متوافق مع الشريعة الإسلامية) لمعالجة وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في الكامبيرون.

٧٨. وقد عمل الصندوق مع بعض الحكومات والمؤسسات المالية على فرض رسوم أو ضرائب إلزامية (ضرائب صغيرة) لتمويل شراء منتجات الصحة الجنسية والإنجابية والبرامج التي تستهدف الشباب. فعلى سبيل المثال، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في غواتيمالا مع وزارة المالية والصحة على استخدام الموارد المتأتية من الضرائب على المشروبات الكحولية من أجل سد النقص في أحد الصناديق الناشئة الذي يجري الاستعانة به في عمليات الشراء في حالات الطوارئ، بما في ذلك شراء منتجات الصحة الجنسية والإنجابية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً مع حكومة بنما لتوجيه نسبة مئوية من الضرائب المتأتية من تجارة التبغ ومنتجاته لتعزيز أنماط الحياة الصحية للشباب.

٧٩. *الشراكات مع البرلمانيين*. تُساعد الشراكات مع البرلمانيين على بناء الدعم لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، اعتمد أكثر من ١٠٠ برلماني من ٨٠ بلداً بيان التزام أوتوا، وتعهدوا فيه بتعبئة دوائهم الانتخابية والحكومات لبذل جهود جسورة من أجل التنفيذ الكامل لجميع جوانب برنامج العمل بحلول عام ٢٠٣٠.

رابعاً. الاعتبارات الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية

ألف. منظور عام ٢٠١٩

٨٠. يتماشى إجمالي توقعات الإيرادات اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٩ بدرجات متفاوتة مع إجمالي الأهداف المتوقعة لعام ٢٠١٩، حيث تبلغ الإيرادات المتوقعة ٨٧٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٨٧٥ مليون دولار أمريكي. بيد أنه من المهم ملاحظة أن هذا الأمر يمكن أن يتطور إما بصورة إيجابية أو سلبية خلال الأشهر المقبلة مع استمرار اتجاه المدفوعات الذي يحدث في أواخر السنة. ويجري استعراض توقعات الإيرادات شهرياً من أجل ضمان الاستدامة المالية وتقييم الحاجة إلى اتخاذ تدابير تقشفية إذا كانت التوقعات قاصرة عن تحقيق الأهداف. تستند توقعات الإيرادات إلى تقديرات جمع الأموال، محسوبة على أساس التزامات الجهات المانحة والشركاء، والمساهمات المتوقعة في أدوات التمويل المواضيعية وغيرها من أدوات التمويل، والمعايير الاقتصادية الكلية والسياسية الأخرى والتنبؤات المالية، مثل أسعار الصرف.

٨١. واستناداً إلى مؤشرات الجهات المانحة الرئيسية واتجاهات المساهمات، تبلغ التوقعات الأولية لإيرادات المساهمات للموارد الأساسية لعام ٢٠١٩ حالياً ٣٤٩ مليون دولار أمريكي (اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٩). ولا يزال هذا الأمر خاضعاً للتغييرات حيث يتلقى الصندوق مزيداً من المؤشرات من الجهات المانحة. وحتى الآن، لم يعلن المانحون سوى عن ٢٢٣ مليون دولار أمريكي من أصل مبلغ قدره ٣٤٩ مليون دولار أمريكي متوقعاً للموارد الأساسية لعام ٢٠١٩، في حين يتوقع أن يُسدّد باقي المبلغ بحلول نهاية العام، استناداً إلى الالتزامات الرسمية الموقعة. ويدل ذلك على عدم إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية التي لا تزال تشكل الأساس الوطيد لهيكل تمويل الصندوق، حيث أنه يُعرّض الصندوق لأوجه العجز المحتملة في التمويل والتدفقات النقدية. وفي هذا السياق، يحث الصندوق الجهات المانحة والشركاء على تقديم تبرعات متعددة السنوات، ويفضل أن تكون بالدولار الأمريكي، وعلى تجهيز المدفوعات في أقرب وقت ممكن من السنة، وهو ما يتماشى مع مقررات المجلس التنفيذي.

٨٢. وبالنسبة للموارد غير الأساسية، يبلغ المبلغ المتوقع لإيرادات المساهمات لعام ٢٠١٩ ما مقداره ٥٢٥ مليون دولار أمريكي، سُجِّل منها ٢٧٠ مليون دولار أمريكي فقط، اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٩.

٨٣. يُركّز الصندوق جهوده على تنفيذ التحول في التمويل المطلوب لتنفيذ ولايته العالمية والاستجابة بطريقة متكاملة ومرنة ودينامية لاحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها، بما في ذلك عن طريق زيادة المشاركة في الأنشطة المشتركة مع الكيانات الأخرى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع زيادة جودة الموارد غير الأساسية من خلال تعزيز الصناديق المواضيعية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتعزيز التعاون من أجل تحقيق نتائج مثمرة على الصعيد القطري مع الحكومات المضيفة. وقد كان لهذا النمو المطرد تأثيراً على زيادة عدد الإعفاءات الممنوحة، كما ساهم في خفض المعدلات الفعالة لاسترداد التكاليف في عام ٢٠١٨ مقارنةً بعام ٢٠١٧. وقد يطرح ذلك تحديات إضافية لاستدامة هيكل التمويل الخاص بالصندوق.

باء. سُبُل المضي قدماً في تحسين الشفافية والمساءلة والوضوح في ما يتعلق بالنتائج

٨٤. كما ورد في هذا التقرير، يُطبّق صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجاً عاماً حذراً وواقعياً في تخطيط الميزانية، يستند إلى توقعات الإيرادات بغيّة التقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث فجوات تمويلية أو تدابير تقشفية في حالة عدم تحقق التوقعات. بيد أن التنبؤ بتوقعات تعبئة الموارد لا يزال صعباً، ولا سيما بالنسبة للموارد غير الأساسية، كما أن تخصيص الأموال يُعد أمراً شديداً التعقيد بالنظر إلى تدفقات التمويل المتعددة غير الأساسية. وفي هذا السياق، بدأ الصندوق في تنفيذ عدد من التدابير الرئيسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ من أجل تحسين الشفافية والمساءلة والوضوح في ما يتعلق بالنتائج، مع محاولة التخفيف من المخاطر الملازمة للطابع الطوعي والمتقلب لتمويله. وتتسق هذه التدابير مع اتفاق تمويل الأمم المتحدة، ويتوقع أن تساهم فيه أيضاً على صعيد الوكالات وعلى نطاق المنظومة.

مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقدير التكاليف والتمويل

٨٥. لم يبق سوى ١٢ عاماً فقط على الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٣٠، وبالتالي يجب على دول العالم إصرار الخُطى وبذل أكبر قدر من الجهود للوفاء بالتزاماتها. وبالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنّ تحقيق النتائج التحويلية الثلاثة يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وسريعة من جانب البلدان، إلى جانب الشراكات التعاونية بين الحكومات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات.

٨٦. وفي الواقع، فإنّ جدول أعمال الصندوق التحويلي يتطلب تغييراً عميقاً يتجاوز العمل كالمعتاد. وتتطلب الخطة الطموحة استثمارات كبيرة في قطاعات عدة. ويلزم تعبئة مجموعة واسعة من المستثمرين الاجتماعيين، كما يجب أن يُخصّص دور أكبر للقطاع الخاص والشراكات العامة والأفراد، وذلك إلى جانب الجهات الفاعلة التقليدية مثل الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني.

٨٧. ولتنفيذ التزامات خطة التحول لعام ٢٠٣٠، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الوكالة الرائدة في الأمم المتحدة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، أن يضطلع بدور رائد في تنفيذ وتعبئة الشراكات والاستثمارات حول هذه النتائج. ويتطلب ذلك من الصندوق أن يضاعف جهوده في توفير الأدلة، والحجج القائمة على أساس اقتصادي، والمناصرة، والبرمجة، والعمليات من أجل تحقيق رؤية عام ٢٠٣٠. وتُعد الحجج الاقتصادية وحجج الأثر السليمة بمثابة الاستثمارات الأكثر ملائمة والأحسن توقيتاً لمضاعفة جهود المناصرة القائمة على الأدلة والحوارات المتعلقة بالسياسات العامة خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية رقم ٢٥ (ICPD ٢٥) واحتفالية مرور ٥٠ عاماً على تأسيس صندوق الأمم المتحدة للسكان. وستدعم مبادرة تقدير التكاليف والتمويل التي يقودها الصندوق سد الثغرات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٨. أقام الصندوق شراكات مع عدة مؤسسات أكاديمية لدعم مبادرة تقدير التكاليف،^٧ ويتوقع توسيع نطاق هذه الشراكة مع مؤسسات أكاديمية أخرى ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. وسيكون الهدف من جراء ذلك هو إدماج منظور الجنوب العالمي وضمان تكامل المبادرة بشكل جيد مع الجهود القائمة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج جماعية. وبوجه عام، من المُتَوَكَّل أن تكون هناك خمسة مسارات عمل مترابطة:

- (أ) بطاقات الأسعار العامة والأثر لثلاث نتائج تحويلية؛
- (ب) بطاقات أسعار صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة لثلاث نتائج تحويلية؛
- (ت) حالات الاستثمار القُطري؛
- (ث) تقدير تكاليف البرامج القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (ج) نموذج إنقاذ الأرواح لإبراز آثار الأعمال التي يضطلع بها الصندوق.

٨٩. ستوفر مبادرة تقدير التكاليف والتمويل تقديرات واحتياجات تمويلية قوية على جميع المستويات، ومن المتوقع أن تخلق زخماً لتعزيز القيمة مقابل المال، والشراكات، والمناصرة، وتعبئة الموارد من أجل التعجيل بالتنفيذ في إطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠٣٠. وفي الوقت الذي يستعد فيه العالم لمؤتمر قمة نيروبي^٨، سيجري مناقشة مبادرة حساب التكاليف والتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، وستسهم في وضع استراتيجيات تمويلية لتعميم حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بحلول عام ٢٠٣٠، وتوسيع نطاق الاستجابة الوطنية لتمويل برنامج التحول الذي قدمه الصندوق.

التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٠. في عام ٢٠١٧، أطلق الصندوق عملية التحول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق عملية التغيير الشامل. وتتألف هذه العملية من عدة عناصر^٩ تهدف إلى تعديل النظم الداخلية للصندوق بحيث تربط الموارد بالنتائج على نحو أكثر انتظاماً، مع تحسين رصد توقعات الإيرادات، ودعم تخطيط الموارد وتخصيصها وإدارتها والإبلاغ عنها على نحو أفضل، بالاستناد إلى الاحتياجات والنتائج المتوقعة. ومن المتوقع أن يجري تنفيذ عملية التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

تحسين الإبلاغ والتعريف بعمل الصندوق وتقدير الجهود المبذولة

٩١. وفقاً لتعليمات المجلس التنفيذي، قام الصندوق بتعديل شكل ومضمون تقريره السنوي عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل من أجل تحسين جودة الحوارات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق، تماثياً مع اتفاق التمويل، بتعزيز الإبلاغ السنوي عن النتائج في مقابل النفقات. ويتم ذلك من خلال أدوات رقمية مُحسَّنة، مثل [التقرير السنوي لعام ٢٠١٨](#)، و[التقارير الصادرة على المستوى القُطري](#)، المتاحة أيضاً على شبكة الإنترنت. كما أنَّ الصندوق يضاعف جهوده لإبراز أعماله والتتويه بها، بما في ذلك [صفحات الجهات المانحة](#)، وقصص من الميدان توضح أحدث المساهمات المستلمة من الجهات المانحة، والتقدم الملموس المحرز بفضل الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

٩٢. يُعد الصندوق عضواً نشطاً في المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وهو ما يعزز النظم وأدوات إبراز أعمال الصندوق من أجل توفير القدرة على الرصد والإبلاغ بشكل أفضل عن الموارد الأساسية وغير الأساسية. وتستخدم هذه المعلومات والنتائج ذات الصلة من قبل نظم المعلومات الحكومية الشريكة، وبوابات البيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبوابة النتائج الإلكترونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وترد معلومات المصروفات والنتائج ذات الصلة، كما وردت في المبادرة الدولية لشفافية المعونة، من خلال

^٧ جامعة جونز هوبكنز، وجامعة فيكتوريا، وجامعة واشنطن، وأفينيير هيلث

^٨ مؤتمر قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الخامس والعشرين: سيعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تحت عنوان «إسراع الخطى للوفاء بالوعاء» في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في كينيا، للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والاتفاق على الإجراءات والالتزامات الحالية الرامية إلى النهوض بتعميم حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

^٩ من بين عناصر التحول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التخطيط لتقديم التقارير، وإدارة العلاقات مع العملاء، وتخطيط الموارد في المؤسسة.

عرض النتائج والنفقات حسب البلد والمنطقة والجهة المانحة، في إطار بوابة النتائج الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد لقي استمرار تعزيز الإبلاغ عن بيانات الصندوق في المبادرة الدولية لشفافية المعونة أصداء طيبة لدى الجهات المانحة.

٩٣. من أجل تحسين الشفافية وإبراز المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصناديق الأساسية وصناديق التمويل الجماعي ورصدها، يواصل الصندوق تعزيز نُظمه لتخطيط الموارد وتتبعها لكي يتمكن من المساهمة بفاعلية في الطلبات المقدمة على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالبيانات والأدلة والاستعراضات المشتركة والإبلاغ. وبُغية تعزيز آليات الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بإدارة الصناديق الأساسية وغير الأساسية، يقوم الصندوق بتتبع الموارد والإبلاغ عنها وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي المنسقة، المعروفة باسم "مكعبات البيانات"، على النحو الذي اتفقت عليه الكيانات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

٩٤. ويدعم الصندوق نظام تبادل المعلومات لدى الأمم المتحدة بوصفه منصة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتخطيط والرصد والإبلاغ على الصعيد القطري. وتجرى المناقشة حالياً بشأن الهيكلية والتعريف بها كإدخال مفرد للبيانات وملكية وطنية للاستفادة من الفوائد المتعددة للبيانات التي تم الحصول عليها في نظام تبادل المعلومات لدى الأمم المتحدة. وسوف يجري دمجها في أدوات إدارة الأداء والإبلاغ في المؤسسة التابعة للصندوق، وسيُتسَّق تماماً مع الوظائف المتوقعة المتعلقة بخطة الإبلاغ لنظام تخطيط موارد المؤسسة في الصندوق قيد التطوير.

٩٥. وسيواصل الصندوق جهوده الرامية إلى تحسين التميز الإداري والبرنامجي والشفافية والمساءلة وإبراز النتائج، ويرحب باقتراحات الدول الأعضاء في هذا الصدد. ويلتزم الصندوق بمواصلة تبادل المعلومات مع الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة والتعلم منها من أجل زيادة تحسين الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل وتنفيذ اتفاق التمويل للأمم المتحدة تنفيذاً فعّالاً.

مواصلة جهود المناصرة والحوار من أجل توفير تمويل عالي الجودة

٩٦. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التأكيد بشكلٍ منهجي على أنَّ أفضل طريقة للمساعدة هي المساهمات غير المقيدة في الموارد (الأساسية)، نظراً لأنها لا تزال تشكل دعامة الاستدامة والتنفيذ الفعال لولايته، كما أكد على ذلك أيضاً الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات واتفاق التمويل. كما إنَّ استدامة الموارد أمر بالغ الأهمية لتمكين الصندوق من مواكبة الطلبات المتزايدة على خدماته في البلدان التي يخدمها، ولإدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والحفاظ على الميزة النسبية التي يقدمها الصندوق لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٧. ومع التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية ٢٠١٨، فإنَّ صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع جيد يسمح له بتنفيذ الرؤية الجريئة المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ والنتائج التحولية الثلاث الخاصة به. وبهذه الروح، يُناشد الصندوق الجهات المانحة بدعم تحقيق تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها، لأهميتها الكبيرة في إدارة العمليات بفاعلية وكفاءة. كما يُشجع الصندوق جميع الحكومات على زيادة مستويات مساهماتها في الموارد الأساسية للصندوق أو أدوات التمويل الأخرى ذات الجودة العالية، مثل الصناديق المواضيعية العالمية. ويحث الصندوق أيضاً الجهات المانحة على الإبقاء على التزامات الاشتراكات وجداول السداد في الوقت المناسب لكفالة أن يكون لإجراءات الصندوق الأثر الأكبر.

٩٨. يُقر الصندوق بحقيقة المستويات الحالية لتدفقات الموارد الأساسية وغير الأساسية ونسبها. ولا تستبعد استراتيجيات تحقيق الاستخدام الأمثل لتدفقات الموارد الأساسية وغير الأساسية أحدها الآخر، بل تُشكِّل العمود الفقري لاستراتيجية تعبئة الموارد التي وضعتها الصندوق. ويواصل الصندوق السعي إلى الحصول على مشاركة نشطة وآراء مستفاعة قيمة في الحوار مع الشركاء، كما يتضح ذلك في الحوارات المنظَّمة حول التمويل. وسيكون هذا الأمر حاسماً بشكلٍ خاص في عام ٢٠١٩، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويتيح فرصة لإعادة تنشيط حركة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعادة تأكيد التزامنا، وإقامة شراكات جديدة للوفاء بوعد القاهرة.

خامساً. عناصر مقرر

٩٩. إنَّ المجلس التنفيذي يرغب في أن:

(أ) يحيط علماً بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (DP/FPA/٢٠١٩/٨)؛

(ب) يُشدّد على أن الصندوق بحاجة إلى دعم سياسي قوي ومزيد من الدعم المالي، فضلاً عن موارد منتظمة يمكن التنبؤ بها، من أجل تعزيز مساهمته للبلدان، ولتنفيذ خطته الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١، ومن أجل إدماج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ودعم البلدان في النهوض بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛

^{١١} للاطلاع على التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٨: <https://www.unfpa.org/annual-report>.

- (ت) يؤكد مجدداً أن الموارد الأساسية (العادية) تشكّل الدعامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي أساسية للمحافظة على طابعه المتعدد الأطراف والحيادي والشامل للقيام بعمله، وتشجيع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد مع الاستمرار في تعبئة الموارد التكميلية للصناديق والبرامج المواضيعية؛
- (ث) يحثّ جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية، وكذلك تشجيع البلدان القادرة على تقديم مساهمات خلال النصف الأول من السنة وتقديم تعهدات متعددة السنوات لضمان فاعلية البرامج؛
- (ج) كما يحثّ جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع مساهماتها في البرامج المنفذة في بلدانها، حيثما كان ذلك ممكناً؛
- (ح) يُقدّر التقدّم الذي أحرزه الصندوق وما أدخله من تحسينات في الحوارات المنظّمة بشأن التمويل؛
- (خ) يُشجّع الصندوق على مواصلة تعزيز هيكلية التمويل، بهدف مواءمة الموارد مع النتائج البرنامجية، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛
- (د) يُشجّع أيضاً الصندوق على مواصلة العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة- من أجل تحسين التعاون في مجال الحوارات المنظّمة بشأن التمويل والمساهمة في التنفيذ الفعّال لاتفاق التمويل؛
- (ذ) يحثّ جميع الدول الأعضاء على المساهمة في تحقيق الالتزامات المحددة في اتفاق تمويل الأمم المتحدة.